

١٩٩٤



150213



العدد العشري

## المجلة الدولية

# للمراقبة المالية الحكومية

العدد ١٤





## التعاون

من السمات البارزة داخل " الانتوساي " درجة التعاون الهامة التي تتجلى من خلال مساهمة الاجهزة الاعضاء في برامج المنظمة وانشطتها . وتعتبر " المجلة " احسن مثال على مدى التعاون القائم داخل المنظمة ، اذا تتطوع الاجهزة الاعضاء بتوفير الخبرة وتخصيص الوقت لترجمة كل عدد الى اللغات الخمس المستخدمة في الانتوساي . ويبرهن البرنامج الانمائي للانتوساي على الفوائد التي يمكن ان تجنيها الاجهزة الاعضاء من التعاون . وقد حققت برامج الاي - دي - اي نجاحا ملموسا بفضل التعاون الوثيق الذي يربط هذه الهيئة بمجموعات العمل الاقليمية السبع التابعة للانتوساي ، والدول المتبرعة والمجلس التنفيذي للمنظمة .

كما ان تطوير البنود المالية للانتوساي خلال السنة المنقضية خير دليل على فوائد التعاون . وقد تولت لجنة مختصة تتكون من جهازين عضوين ومن الامانة العامة ، اعداد نظام للادارة المالية بتطابق واحكام النظام الاساسي الجديد ، وقد تم انجاز هذا المشروع الذي حقق نتائج ايجابية باقل مايمكن من التكاليف ، ويمكن استخدامه كامنموذج بالنسبة للمشاريع المستقبلية .



السيد تشارلز-أ-بوشر

## الإتصال بين الاجهزة

يتمثل العنصر الاساسي الثاني من عناصر النجاح في الإتصال بين الاجهزة . لقد حققنا النجاح في اعمالنا بفضل الحوار القائم بيننا ، والذي مكنتنا من التعلم وتطوير معلوماتنا ، وتحقيق الاجماع ، وهو امر كان يمكن ان يكون مستحيلا لولا الإتصال الشخصي بين

تلقيت خلال السنة الاخيرة التي تلت انعقاد المؤتمر الرابع عشر للانتوساي ، العديد من الرسائل التي عبر فيها الزملاء عن شكرهم لمكتب المحاسبة العامة على استضافته للمؤتمر .

لقد انشروحت لهذه الكلمات الرقيقة وسرني أن أعرف أن المشاركين استفادوا فعلا من المؤتمر . بيد اني أود أن اشير الى ان نجاح المؤتمر يعود اساسا الى الدعم الهائل الذي وفرته الاجهزة العليا للرقابة المالية ، والى الالتزام الفعلي الذي برهنت عنه . لقد مهد التعاون المتميز والتواصل بين الاجهزة العليا للرقابة في كافة ارجاء العالم قبل انعقاد المؤتمر وخلال ، الطريق للانجازات التي حققها المؤتمر الرابع عشر للانتوساي وفي النظام الاساسي الجديد لمنظمتنا ، والتمثيل الكامل لجميع المناطق ومختلف نظم الرقابة داخل المجلس التنفيذي ، والمصادقة على المعايير التي صاغتها اللجان، ونشرها ، وكذلك اتفاقيات واشنطن وغيرها من الانجازات العديدة الاخرى .

الا أن الانجازات التي حققها مؤتمر 1992 والمؤتمرات التي سبقته لن تكتمل مالم يتم استخدامها كقاعدة تبني عليها نجاحات اكبر ، فانجازاتنا تضعنا في الواقع امام تحديات جديدة . ونحن مدعوون الى تطبيق احكام النظام الاساسي الجديد بعد أن تمت المصادقة عليها ، لادخال مزيد من الحيوية على منظمتنا ، كما ان المصادقة على معايير ومبادئ الرقابة والمراقبة الداخلية تضعنا امام تحدٍ جديد يتمثل في مساعدة الاجهزة الاعضاء على تطبيق تلك المعايير . ومن ناحية اخرى ، نحن مطالبون بعد انشاء ثلاث مجموعات جديدة ، لدراسة المحيط الرقابي ، ومبادئ الخصوصية وتقويم البرامج ، بتوفير التوجيه والدعم اللازمين حول كل مايتعلق بهذه المواضيع الهامة . وقد كان الامين العام السابق للانتوساي ، الدكتور بروسجيك اكد في افتتاحية المجلة ، في عددها الصادر في جويلية 1992 : " انه ينبغي علينا أن نسعى دوما الى تحقيق مزيد من التطور اذ أن التحديات التي نواجهها ضخمة جداً " .

ويجدر بنا ، ونحن نواجه هذه التحديات وغيرها من التحديات الاخرى ، أن نتأمل العوامل التي ساهمت في تحقيق النجاح الذي وصلنا اليه في الماضي : التعاون والإتصال والاستمرارية . تلك هي العوامل الاساسية لضمان مواصلة التقدم والنمو .

الزملاء . وتعتبر النشريات التي تصدرها الامانة العامة ، وهذه المجلة، والمجلات الخاصة بمجموعات العمل الاقليمية الادوات الرئيسية للاتصال الكتابي بين الاجهزة ، واحثكم بالمناسبة على مواصلة دعم هذه الجهود ، بتزويد هذه النشريات بالاخبار المتعلقة بانشطتكم .

وتعدّ لجان الانتوساي الثانية ايضا من أفضل وسائل الاتصال بين الاجهزة . ويشهد اصدار معايير الانتوساي المعدلة في مجال الرقابة ، وتبنيها بالاجماع ، على فعالية عمل لجاننا . وقد اجتمع اعضاء لجنة معايير الرقابة في عدد من المناسبات ، ودأبوا على تبادل المكالمات والخطابات عن طريق البريد والفاكس . ويمكن ارسال مشروع المعايير الى كل الاجهزة العليا للرقابة الاعضاء في الانتوساي ، من حث اجهزة اضافية على المساهمة في عمل اللجنة، فكان الانتاج متميزا ، كما يتوقع ان تساهم الاتفاقية التي اعدتها اللجنة في تعزيز الاتصال بين جميع اعضاء الانتوساي ، كجزء اساسي من عمل اللجنة .ومما يشدد العزم في هذا المجال ان نرى استجابة الاجهزة العليا للرقابة لطلب الامانة العامة التي دعت الى رفع عدد اعضاء اللجنة .

لقد رأينا خلال ندوة التكنولوجيا التي انتظمت في شهر اكتوبر المنقضي كيف يمكن ان تسهل التكنولوجيا عمليا الاتصال . وفي امكان مكتب المحاسبة العامة بواشنطن ان يتصل الآن بالامانة العامة بفينا بطريقة اقتصادية وكفنة عبر نظام دولي للبريد الالكتروني ، ويسرني ان اتبادل المعلومات بشأن هذا النظام مع الاجهزة العليا للرقابة التي يهّمها الامر . ومن الاهداف التي نرمي الى تحقيقها ، وضع استراتيجيات غايتها تعزيز الاتصال بين الاجهزة الاعضاء في الانتوساي وتثبيته ، ونوي تناول هذه المسألة خلال اجتماع المجلس التنفيذي الذي سينعقد الشهر المقبل .

**كلما تعززت مساهماتنا ، كلما ازدادنا قوة وحققتنا مزيدا**

**من التقدم.**

## الاستمرارية

من المكاسب الهامة التي ينعم بها رؤساء الاجهزة العليا للرقابة عموما ، طول مدة الخدمة . وقد كان هذا العنصر ، الى جانب تثبيت فينا مقرأ دائما للامانة العامة . من العوامل الاساسية التي ساعدت على استمرارية جهودنا وتواصلها ، سواء على المستويين المحلي أو الدولي . وفي الآن نفسه تقتضي التحديات الجديدة والتغيرات التي يشهدها العالم ايجاد سبل اكثر حزما لضمان استمرارية جهودنا . ماذا في وسعنا أن نفعل اذا للاستفادة من

نجاح برنامج ما او نشاط ما وتوفير الدفع اللازم لاستمراره ؟  
أولا ، ينبغي أن نبادر ببذل جهود مشتركة لتوثيق نجاحاتنا ، وتبادل المعلومات مع الغير ، بحيث يتسنى لنا الاستفادة من تجارب الماضي بكفاءة وفعالية . لقد استفدت بصفتي امثل الجهاز المستضيف للمؤتمر الرابع عشر " للانتوساي " من الحديث الى ممثلي الاجهزة التي استضافت بدورها المؤتمر خلال دوراته السابقة ، حول طرق التخطيط لتنظيم تلك المؤتمرات وادارتها . وبناء على ماتقدم ، يبدو من المنطقي ان تبادل الانتوساي باعداد كتيب او دليل حول هذا الموضوع ، اضافة الى الوثائق المتعلقة بمثل هذه الاحداث الدورية . ومن ناحية اخرى ستتولى مجموعات مختصة تتكون من الاجهزة العليا للرقابة التي يهّمها الامر ، اعداد مشروع البنود المالية للانتوساي .

ثانيا ، يمكننا أن نشرع في تحديد الروابط بين برامج الانتوساي المختلفة وتعزيزها . وقد مررنا بعد بهذه التجربة في ميدان الرقابة باستخدام البيانات الآلية ، الذي شكل محور موضوع فرعي تمت مناقشته خلال مؤتمر برلين المنعقد سنة 1989 والذي مهد لانشاء لجنة الرقابة باستخدام البيانات المعالجة اليا سنة 1991 . وقد تناول لقاء الانتوساي و الامم المتحدة الذي التأم سنة 1992 هذا الموضوع ، كما خصصنا في أواخر السنة نفسها ، ثلاثة ايام لسبر القضايا المتصلة بالموضوع خلال ندوة التكنولوجيا التي انتظمت على هامش انعقاد المؤتمر الرابع عشر للانتوساي . وقد ترأس رئيس لجنة الرقابة باستخدام الحاسوب هذه الندوة .

ومن الامثلة الاخرى على ذلك ، موضوع الرقابة البيئية . وقد تم تشكيل لجنة للرقابة البيئية بموجب اتفاقيات واشنطن ، التي دعت فضلا عن ذلك الى ادراج هذا الموضوع ضمن الموضوعات الفنية التي ستناقش خلال مؤتمر الانتوساي الخامس عشر سنة 1995 . واستنتج من هنا ان موضوع الرقابة البيئية قد يكون محورا للقاء الانتوساي والامم المتحدة المزمع تنظيمه سنة 1994 . وسنشهد في هذا الصدد طرح هذا الموضوع الهام بطريقة منسقة من خلال ثلاثة برامج مختلفة تنظمها الانتوساي على امتداد ثلاث سنوات . ولهذا التركيز والتنسيق حول الموضوع نفسه مدلول خاص ، كما يعد ذلك من عوامل تواصل الجهود التي تعود بالفائدة على الجميع .

وتنطوي الامثلة اعلاه على مفهوم المشاركة ، أي تشريك اكثر مايمكن من الاجهزة الاعضاء في اقصى عدد ممكن من الانشطة . فكلما تعززت مساهماتنا ، كلما ازدادنا قوة وحققتنا مزيدا من التقدم . كما لايتسنى لنا دعم الانتوساي الا من خلال التعاون والاتصال والتواصل ، وتشريك جميع الاجهزة العليا للرقابة ، فنساهم بذلك في تحقيق هدفنا الشامل المتمثل في تطوير الرقابة الحكومية في كل بلاد العالم ■

## الكنادا

### عرض التقرير السنوي لسنة 1992 للمناقشة

تم عرض تقرير المراقب العام للكنادا لسنة 1992 على مجلس العموم في 24 نوفمبر 1992 ، ويحتوي التقرير على 25 فصلا تشتمل على ثلاث دراسات وعلى عدد من الاعمال الرقابية الشاملة والخاصة وتبسط التوطئة التي تحمل عنوان :

" المسائل ذات الاهتمام والاهمية الخاصة " الاتجاه العام للتقرير اذ ركز المراقب العام السيد دينيس ديسولتس على القضايا الجوهرية بالنسبة للمساءلة الحكومية، والاساسية لدعم المؤسسات الوطنية الكندية. وتشمل المسائل التي تناولها التقرير الحاجة الى توضيح العلاقة المالية بين الحكومة والقوميات الاولى ( السكان الاصليين ) والحاجة الى " الحقيقة عند اعداد الموازنة " حتى يتسنى اقرار النفقات الناجمة عن البرامج الفيدرالية في الوقت المناسب كما تناول المشاغل المتصلة بحماية البيئة ، والاشراف على الدين الوطني . وتتمثل الرسالة التي تتضمنها التوطئة والتي تعود من خلال اجزاء التقرير في ضرورة أن يتلقى البرلمان المعلومات اللازمة في الوقت المناسب .

وقد خصص في هذا الاطار فصل كامل لدراسة امكانية وضع توصيات عملية لتطوير المعلومات التي يتلقاها البرلمان . وتتمثل الرسالة الاساسية التي تتضمنها الدراسة في " الاشراف الشامل " الذي يقتضي أن يتلقى البرلمان بانتظام كشفا بالحسابات المتعلقة بالاداء الحكومي . ومن المسائل التي تناولها هذا الفصل تلك

المتصلة بوثائق الاشراف التي تعدها الادارات الفرعية على اساس دوري يشمل عددا من السنوات والتي تتولى اللجان البرلمانية مراجعتها بصورة معمقة وكذلك انشاء مكتبة الية تحتوي على المعلومات الاضافية التي يمكن ادخالها آليا أو عن طريق الطبع حسبما تقتضيه الحاجة .

ويتضمن تقرير سنة 1992 دراستين اخريين ، تحمل الاولى عنوان " الهيئة واكتساب المعرفة " وقد تناولت حاجة الهيئة الى التأقلم والتعلم بسرعة في محيط يتغير باستمرار . وتطرقت الدراسة الثانية الى تأثير الاصلاحات التي يشهدها قطاع الوظيفة العامة في الكندا حاليا على عملية الرقابة على مختلف المستويات الحكومية ، كما اشارت الى ضرورة تغيير الاطار الرقابي استجابة للتغيرات الجوهرية التي شهدتها طبيعة السلطات المفوضة ومستوياتها ايضا .

وسيتم النظر في عدد من فصول التقرير مجتمعة ، نظرا لترابط محاورها أو نظرا لانها تتصل ببعض القطاعات الحكومية الواسعة . ومن بين الاجزاء التي تكتسي اهمية خاصة جزء يتكوّن من اربعة فصول تناولت اساسا موضوع تقويم الاخطار ، والسياسات المحاسبية ، والمعلومات التي يتلقاها البرلمان حول مساهمة الكندا في الانشطة المالية الدولية وغيرها من الانشطة المالية الاخرى . ويشمل ذلك المحاسبة على القروض غير المقيّدة ، ومدى فعالية مساهمة الكندا في الهيئات المالية الدولية ونطاقها ، وطريقة معالجة الحكومة لموضوع ضمانات القروض . يمكن الحصول على نسخ من التقرير

باللغتين الفرنسية والانجليزية مجانا من مكتب المراقب العام للكنادا .  
240 Sparks Street , Ottawa , Ontario  
K1A 0G6 , CANADA

## الصين

### لقاء دولي حول موضوع الاشغال العامة

نظمت إدارة الرقابة بجمهورية الصين الشعبية بالتعاون مع البنك العالمي لقاء دوليا حول موضوع الرقابة على الاشغال العامة ، احتضنته مقاطعة جيانكسي من 3 الى 8 اوت 1992 . وقد حضر هذا اللقاء اضافة الى الخمسين مراقبا من مكاتب الرقابة الاقليمية بالصين ، خبراء من النمسا ، والهند واليابان وهولندا والفلبين وسنغافورة والمملكة المتحدة والبنك الآسيوي للتنمية .

وقد تناول اللقاء الذي يرأسه الجنرال زهانغ لي ، المراقب العام المساعد للصين . سلسلة متنوعة من القضايا والتحديات التي يواجهها المراقبون في مجال الرقابة على الاشغال العامة . وانتهى اللقاء الى عدد من الاستنتاجات منها أن الرقابة على الاشغال العامة يمكن ان تقوم بدور هام في تطوير الخدمات الحكومية ، كما أكد المشاركون في اللقاء على ضرورة ان تكمل الرقابة المالية التقليدية في هذا القطاع بالرقابة على مردود انفاق الاموال ، وعلى الحاجة الى موظفين من ذوي المؤهلات التقنية في مجال الرقابة ضمانا لنجاح مثل هذا النوع من الاعمال الرقابية ، كما أشاروا الى اهمية اعداد دراسات جديدة حول منهجية الرقابة .

ودمج الضرائب المتنوعة المعمول بها حالياً، وإصلاح النفاذ الادارية، وتطوير تقنية المعلومات الخاصة بالعمليات الداخلية. للحصول على معلومات اضافية، يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام للجمهورية  
العنوان Apartado 1179 1000 , San Jose , Costa Rica .

## الجمهورية التشيكية والسلوفاكية

### انقسام الفيدرالية وانشاء جهازين للرقابة

أدى الغاء الجمهورية الفيدرالية التشيكية والسلوفاكية في 25 نوفمبر 1992 الى الغاء جميع الهيئات الحكومية المركزية، بما في ذلك الوزارة الفيدرالية للمراقبة. وحل محل الوزارة جهاز أعلى للرقابة في الجمهورية التشيكية الجديدة وآخر في الجمهورية السلوفاكية. وألت مسؤوليات الوزارة الفيدرالية السابقة والتزاماتها الى جهازين للرقابة الجديدين، بداية من أول جانفي. ومن المنتظر أن ينظم جهازا للرقابة في الجمهوريتين الجديدتين الى منظمتي الانتوساي والاوروساي.

للحصول على معلومات اضافية عن الجهازين الجديدين يمكنكم الاتصال بالسيد فلاديمير أزر، مستشار بوزارة الرقابة الحكومية بالجمهورية التشيكية، العنوان

Jankovcora 63 , Prague 7 , Czech Republic

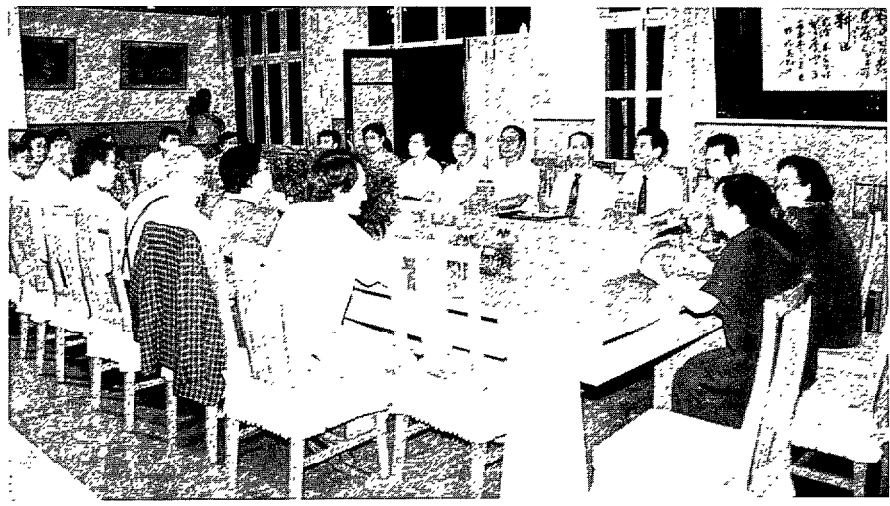
وبالسيد كارول مالوتشيك مدير إدارة الرقابة، قسم شكاوي ومطالب مواطني

الجمهورية السلوفاكية، العنوان  
Stefanoviciva 5 , Bratislava 813 14  
Slovak Republic

## فرنسا

### تعيين رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة

تم تعيين السيد بيارجوكس ريتسا لدائرة المحاسبات الفرنسية، خلفا للسيد



المراقب العام المساعد للصين الجنرال زهانغ لي يرأس المناقشات الجماعية خلال لقاء الرقابة على الاشغال العامة

الموظفين من مختلف القطاعات الحكومية، فيما يتصل بمفاهيم المراقبة الداخلية وبمسؤولياتهم المتمثلة في تطبيق نظم رقابة داخلية سليمة خلال عملهم اليومي بصفتهم مسؤولين حكوميين.

ومن مظاهر تطوير العمل الرقابي الأخرى، ادخال نظم الرقابة على الادارة أو العمليات، وهي نظم يتولى المكتب بموجبها تقويم كفاءة البرامج الحكومية وفعاليتها. وقد اشرك المكتب فضلا عن ذلك مكاتب الرقابة الداخلية التابعة للسلطة التنفيذية في جهود تنسيق العمل الرقابي بين مختلف المستويات الحكومية. وقد أدى ذلك حسبما جاء في التقرير الى "ارساء منهج رقابي يقوم على المشاركة، ويعزز التطور الفكري والمهني. ويدعم في الآن نفسه ثقة الشعب في الحكومة". وتم من ناحية أخرى اجراء عدة اعمال رقابية واعداد سلسلة من الدراسات حول برامج وزارة المالية الخاصة بجمع الضرائب. وكشفت هذه الاعمال عن وجود مشاكل جديدة تتعلق بعمل ادارة جمع الضرائب، وقد اصدر المكتب عددا من التوصيات قصد تحسين الوضع. واقترح المكتب على سبيل المثال ان تتولى الوزارة سن القوانين أو تعديلها، وتوفير الموارد المالية والبشرية الاضافية لفائدة مصلحة العائدات الداخلية

وقد اجتمع المشاركون على نجاح اللقاء ودعوا الى تنظيم لقاءات من هذا النوع في المستقبل.

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بادارة الرقابة بجمهورية الصين الشعبية.

العنوان: A 18 , Taiping Road , Hai-dian District , Beijing 100039 CHINA

## كوستاريكا

### التقرير السنوي يؤكد على تحسين الاداء الحكومي

يدور المحور الاساسي للتقرير السنوي لسنة 1991 الذي اعده مكتب المراقب العام بكوستاريكا، حول دور الاجهزة العليا للرقابة المالية في محيط اجتماعي واقتصادي يتغير بنسق سريع. ويؤكد التقرير الذي عرض على المجلس التشريعي الوطني خلال شهر ماي 1992، على الدور الهام الذي تقوم به الاجهزة العليا للرقابة المالية لمعاوضة الجهود الوطنية الرامية الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، في عالم اقتصادي تطفى عليه المنافسة ويتميز بسرعة الاتصال.

ونظرا لاهمية دور المراقبات الداخلية في دعم كفاءة العمليات الحكومية، انشأ المكتب مركزا للتدريب قصد تكوين

بيار اربيانج الذي شغل هذا المنصب منذ سنة 1990 .



السيدبيارجوكس

والسيد جوكس هو احد الموظفين الحكوميين السامين ، بدأ حياته المهنية سنة 1962 كمراقب لدائرة المحاسبات . وقد عمل مقررًا للغرفة الرابعة بالمحكمة طيلة 5 سنوات ، وتولى في الآن نفسه مهام مقرر اللجنة الوطنية للتنمية الوطنية والجهوية وشمل عمله بداية من سنة 1966 مهام مقرر لجنة المشاريع العامة ولجنة الرقابة على حسابات الاشغال العامة .

وكلف السيد بيار جوكس من سنة 1967 الى سنة 1970 بمهمة وقتية بوزارة الشؤون الخارجية ، حيث كان الممثل الرسمي لادارة التعاون الفني ثم عاد مجددا الى دائرة المحاسبات سنة 1970 " كمستشار مقرر " ، وظل في هذا المنصب حتى تاريخ انتخابه نائبا في البرلمان سنة 1973 . وقد اعيد انتخابه في البرلمان خلال اربع دورات ، وشغل ايضا منصب رئيس للمجلس الوطني لبورغونديا منذ سنة 1979 حتى سنة 1982 . وكان للسيد جوكس خلال هذه الفترة مقعد بالبرلمان الاوروبي ( من 1977 الى 1979 ) ، كما كان عضوا في الوفد الفرنسي المشارك في الجمعية العامة للامم المتحدة وذلك خلال السنوات 1981/ 1982/ 1983/ 1987

وعين السيد بيار جوكس سنة 1981 وزيرا للصناعة ، وعين بعد ثلاث سنوات

وزيرا للداخلية واللامركزية حتى شهر مارس 1986 ثم اعيد تعيينه في نفس المنصب من شهر ماي 1988 حتى شهر جانفي 1991 . وقد شغل من 29 جانفي 1991 حتى تاريخ تعيينه رئيسا أول لمحكمة الحسابات ، منصب وزير الدفاع .

وتابع السيد جوكس دراسته الثانوية بمعهد هنري VI ، ودراسته العليا بالمعهد القانوني بباريس ، ثم التحق بالقوات الجوية من سنة 1958 حتى سنة 1960 . واتم دراسته بالمدرسة القومية للإدارة سنة 1962

وقد أكد السيد جوكس في أول خطاب القاه يوم 18 مارس ان العلاقات مع الاجهزة العليا للرقابة المالية ، والعمل من اجل قضايا الانتوساي والاوروساي حيث سيكون احد اعضاء المجلس التنفيذي ، تعتبر من الاولويات التي يعتزم ترسيخها داخل الجهاز الاعلى للرقابة المالية بفرنسا

#### تقاعد المراقب العام الاسبق

بلغ السيد بيار اربيانج الذي عين رئيسا لدائرة المحاسبات في اكتوبر 1990 . سن التقاعد الوظيفي في مارس 1993 . وقد مثل السيد اربيانج فرنسا في المؤتمر الرابع عشر للانتوساي وقد تولى خلاله تقديم الورقة القطرية الفرنسية حول تقويم البرامج التي قامت باعدادها دائرة المحاسبات . وقد عين رئيسا للجنة الانتوساي الجديدة التي سيعهد اليها بالنظر في هذا الموضوع .



السيدبياراربايانج

وتولى السيد اربيانج خلال مسيرته المهنية عدة مسؤوليات في اختصاص القانون وكذلك في إدارة العدل حيث عين مدبرا للشؤون الجنائية والعموم منذ 1968 حتى 1974 .

وأصبح السيد بيار اربيانج رئيسا لمحكمة التعقيب بعد ان عين مستشارا بها سنة 1974 ، ومنها دعي لتولي منصب وزير للعدل سنة 1988 .

وقد قام السيد اربيانج بتأليف كتاب يحمل عنوان " العدالة المجردة " صدر سنة 1980 . وهو حاصل على الصنف الثالث من وسام الشرف والصنف الثاني من وسام الاستحقاق الوطني وعلى وسام المقاومين ووسام أكاديمية الفنون .

#### ألمانيا

#### اصدار التقرير السنوي لسنة 1992

رفعت المحكمة الفيدرالية للرقابة بالمانيا اخيرا تقريرها السنوي لسنة 1992 الى البرلمان والى الحكومة . وفي حين يغطي التقرير رسميا السنة المالية 1990 ، فانه تناول أساسا المسائل الأنية المتعلقة بالانشطة التي لم يتم انجازها حتى ذلك الحين . وقد كشفت الرقابة عن عدة نقائص ظلت في انتظار الاجراءات التصحيحية . وقد أبرز التقرير الى جانب ذلك مجموعة متنوعة من النتائج الرقابية بالغة الأهمية .

و يحتوي التقرير على خمسة فصول تشمل تعاليفا حول الكشوف المالية الفيدرالية الخاصة بالسنة المالية 1990 ، وملاحظات حول بعض النتائج الرقابية المعنية المتعلقة بالادارة المالية ، اضافة الى الانشطة الاستشارية التي تقوم بها المحكمة الفيدرالية للرقابة أو رتبها بصفته المندوب الفيدرالي المسزول عن الكفاءة في الادارة العامة ، وكذلك المسائل الهامة التي عملت السلطة التنفيذية بتوصيات المحكمة الفيدرالية إبّان معالجتها .

وترمي الندوة بالخصوص الى مساعدة واضعي السياسات في البلدان الاشتراكية السابقة على اصلاح نظم الرقابة المالية الحكومية ، والتمهيد للرقابة الشاملة على الاموال العامة . وتدعينا للاهداف اعلاه ، تولى عدد من الخبراء من المحكمة الفيدرالية للرقابة ، ومن محكمة الرقابة بوستغاليا - الراين الشمالي ، ومن محكمة المحاسبات التابعة للمجموعات الاوروبية ومن الوزارة المالية اعداد جملة من البحوث الفنية .

وافتح الدكتور هاينز غونتر زافلبارغ رئيس المحكمة الفيدرالية للرقابة الدورة بالقاء كلمة تناول فيها المسائل المتعلقة بعمل الجهاز الاعلى للرقابة ودوره في الحكومات الديمقراطية . و تولى أرست هويار نائب رئيس المحكمة الفيدرالية للرقابة إدارة حوار حول منهجية الرقابة ، تلتها عروض حول مسألة اعداد التقارير ، ودور البرلمان ، والرقابة على النفقات السسريرة ( الدفاع مثلا ) . وكان اهم حدث في اللقاء تنظيم حوار جماعي شارك فيه رئيس لجنة الموازنة الالمانية ورئيس لجنة الحسابات العامة ، ورئيس مكتب الرقابة الحكومية بهنغاريا ، الى جانب عدد من الشخصيات المعروفة . وحضر المشاركون في نهاية اللقاء نقاشا حول الموازنة البرلمانية ، كما استقبلتهم رئيسة البرلمان

باللغتين الانكليزية و الالمانية مجانا ، وذلك بارسال طلب الى العنوان التالي /Bundesrechnungshof, Referat Pr Int Postfach 100433, Berliner Strasse 51,D6000 Frankfurt 1 , Germany

## تنظيم لقاء دولي حول الرقابة والديمقراطية

كانت الرقابة الحكومية والديمقراطية موضوع لقاء دولي حضره رؤساء الاجهزة العليا للرقابة المالية وعدد من البرلمانيين من اوروبا الوسطى والشرقية . واستضافته المحكمة الفيدرالية للرقابة " من 23 الى 27 نوفمبر بمدينة" كونفسينتار" . وقد شد هذا اللقاء الذي مولته الوزارة الفيدرالية للتعاون الاقتصادي في اطار برنامج حكومي يرمي الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الهدف ، اهتمام المشاركين من المانيا وبيلاروس ، وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية والسلوفاكية السابقة ، واستونيا ، وجيورجيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولونيا ورومانيا وسلوفانيا وكرانيا .

ويهدف هذا اللقاء الى تقديم فكرة عن انظمة الموازنة والمساءلة المالية في المانيا .

وقد ركز التقرير بعد توحيد الالمانيتين على العمل الرقابي في الولايات الفيدرالية الجديدة حيث تواجه الهيئات الادارية غالب الامر عددا من الصعوبات التنظيمية والهيكلية ، فضلا عن عدم تأقلم الموظفين مع القوانين والتراتب والاحكام المعمول بها ونظرا الى غموض التشريع الفيدرالي ، ظهرت العديد من النقائص والاطفاء كما حصلت تجاوزات هامة في الدفوعات . واعتبارا للوضع الخاص الذي تمر به المانيا الشرقية ونظرا الى صعوبة التكيف مع النظام الفيدرالي ، ادرجت محكمة الرقابة النتائج الرقابية المتصلة بهذا الجزء في عمود الانشطة الاستشارية .

ويشكل الوضع داخل الولايات الفيدرالية الجديدة تحديا هائلا بالنسبة لموظفي الرقابة العاملين بمحكمة الحسابات الفيدرالية ، الذين تجري استشارتهم فيما يتعلق بالعديد من المسائل قصد الاستفادة من خبرتهم . وستركز الاعمال الرقابية في المستقبل على هذه النقطة الهامة .

وقد نشر التقرير بأكمله باللغة الالمانية ويمكن الحصول عليه من الناشر البرلماني ، العنوان :

Dr Hans Heger , Postfach 2008 21  
5300 Bonn 2 , Germany . - , D  
ويمكن الحصول على موجز للتقرير



المشاركون في اللقاء الدولي حول الرقابة والديمقراطية الذي انعقد بمدينة كونفسينتار على الراين بالمانيا من 23 الى 27 نوفمبر 1992 ، في صورة جماعية رفقة الدكتور زافلبارغ.



وانضم السيد "لي" بصفته رئيسا لمجلس الرقابة والتدقيق بكوريا الى اعضاء المجلس التنفيذي للاسوساي ، وهو كذلك احد مراقبي الانتوساي حتى سنة 1995 .

## ليبيا تعيين رئيس جديد للجهاز الاعلى للرقابة

عين مؤتمر الشعب العام بليبيا في 18 نوفمبر 1992 السيد محمد الزروق رجب ، امينا للجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة خلفا للسيد عمار المبروك اللطيف . وأصبح السيد رجب بصفته امينا للجهاز الاعلى للرقابة بليبيا رئيسا للمجلس التنفيذي للمجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ( الارابوساي ) حتى سنة 1995 وقد استضافت ليبيا الجمعية العامة للارابوساي المنعقدة سنة 1992 . ( انظر عدد اكتوبر 92 من المجلة ) .

وعبر السيد رجب عن حرصه على مواصلة تعزيز التعاون بين جهازه و" الارابوساي " وبين المنظمة الام "الانتوساي" . للحصول على مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بأمين اللجنة الشعبية ص . ب . 906 طرابلس - ليبيا .

## جمهورية المالديف الرئيس الجديد للجهاز الاعلى للرقابة يؤكد على اهمية التكنولوجيا والتكوين

عين رئيس جمهورية المالديف وزير الدولة السيد محمد زهير رئيسا لمكتب الرقابة . ويتولى المكتب فحص جميع الحسابات المتصلة بعائدات ونفقات الاموال الحكومية ، وتسويتها ، اضافة الى مسك الحسابات العامة .

وشرع المكتب تحت رئاسة السيد زهير في استخدام النظم الآلية في عملية الرقابة ، في انتظار معالجة جميع الحسابات آليا في المستقبل . ويولي المكتب فضلا عن ذلك اهتماما خاصاً لموضوع التدريب والتقدم

جامعة طوكيو ، حيث شغل منصب المدير العام للغرفة الاولى ثم عين كاتبا عاما مساعدا ، فكاتبا عاما للمجلس .

## كوريا تعيين رئيس جديد لمجلس الرقابة



السيد هوانسانغ لي

عين السيد هوانسانغ لي المستشار الاول السابق بالمحكمة العليا ، رئيسا لمجلس الرقابة والتدقيق بكوريا في 25 فيفري 1993 خلفا للسيد بونغ جون كيم الذي يشغل هذا المنصب منذ 1988 . وقد بدأت مسيرة السيد " لي " المهنية المتميزة في ميدان القضاء سنة 1957 تاريخ تخرجه من المعهد الوطني العالي للقانون بسيول . وقد تقلد " السيد لي " عدة مناصب مثل قاض مشاور بالقوات الجوية ، واستاذ بمعهد البحوث القضائية والتكوين ، وقاض أول بالمحاكم المحلية والعليا بسيول ، كما شغل في الآن نفسه منصب مدير عام للتخطيط والتنسيق بإدارة المحكمة . وقد كانت للسيد " لي " الى جانب ذلك تجربة في ميدان الممارسة الحرة لمهنة القضاء ، كما تولى من 1988 الى 1989 منصب رئيس لجنة إدارة الانتخابات المركزية داخل الحكومة . وقد عين مستشارا بالمحكمة العليا من سنة 1981 حتى سنة 1986 ، ثم من سنة 1988 حتى تاريخ تعيينه رئيسا لمجلس الرقابة والتدقيق

الالمانى الدكتورة ريتا سوسموث . للحصول على معلومات اضافية حول اللقاء والبحوث المقدمة خلاله ، يمكنكم الاتصال بمحكمة الحسابات الفيدرالية ، قسم العلاقات الدولية . العنوان :

Berliner Strasse 51 , D 6000  
Frankfurt 1 , Germany .

## اليابان تعيين رئيس جديد لمجلس الرقابة

عين السيد تاكاشي نكاجيما رئيسا لمجلس الرقابة باليابان في 30 اكتوبر 1992 خلفا للسيد كيوشي ناكامورا الذي بلغ سن التقاعد . وكان السيد نكاجيما قبل ذلك مندوبا بمجلس الرقابة .



السيد تاكاشي نكاجيما

وقد التحق السيد نكاجيما بوزارة الشؤون الداخلية سنة 1955 بعد ان تحصل على الاستاذية في القانون من جامعة طوكيو . وانتقل سنة 1972 الى الكتابة العامة لمجلس النواب حيث تولى منصب الكاتب العام المساعد من 1985 حتى 1987 و عين في مارس 1987 مندوبا بمجلس الرقابة . وقد أصبح السيد نكاجيما كذلك امينا عاما لمنظمة الاسوساي ، بصفته رئيسا لمجلس الرقابة .

وقد أدى هذا التحوير الى تعيين السيد شوروهيكيدا مندوبا بالمجلس في 27 اكتوبر 1992 . وقد انضم السيد هيكيديا الى مجلس الرقابة سنة 1959 اثر تخرجه من

## تعيين مراقب عام جديد

تم تعيين الدكتور فانويل تجينغايت مراقبا عاماَ لناميبيا بداية من أول فيفري 1993 ، وكان السيد تجينغايت قبل تعيينه مراقبا عاماَ ، مديرا للشؤون العامة بمناجم الماس المتحدة واستاذاً لعلم الاقتصاد بجامعة ناميبيا ونائب عميد الكلية ، ومستشاراً أول في ميدان الاقتصاد بوزارة المالية . وهو الى جانب ذلك مدير لعدد من المؤسسات والمنظمات الخيرية . كما شغل في الماضي منصب رئيس غرفة التجارة والصناعة ، ثم رئيس لجامعة الاعراف بشامبيا ، وعمل كذلك مستشاراً لدى عدّة شركات في ألمانيا حول المسائل المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والادارة المالية .



الدكتور فانويل تجينغايت

وقد حصل الدكتور تجينغايت على شهادة الدكتوراه من الجامعة الحرة ببرلين سنة 1986 ، عن اطروحة اعدّها حول " اختيارات السياسة النقدية بالنسبة الى ناميبيا : « الاسس النظرية والتجريبية لظاهرتي الادماج والتفكك النقدي » . للحصول على معلومات اضافية انظر مقال " لحة عن الرقابة في ناميبيا " على الصفحة 21 من المجلة ، أو يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام ، العنوان Private Bag 13299 , Wind-

المهني ، حيث يشارك عدد من الموظفين حالياً في برامج تدريبية يمولها الجهاز الاعلى بالهند .

للحصول على معلومات إضافية يمكنكم الاتصال بمكتب الرقابة العنوان :

Huravee Building 3 rd Floor  
05 . Republic Of- , Male 20  
Maldives .

## المكسيك

### إصدار التقرير التمهيدي

أصدر المراقب العام للمكسيك صنفاً جديداً من التقارير ، يعرف بالتقرير التمهيدي ، ويوفّر مجموعة من الاستنتاجات تمّ التوصل إليها نتيجة لمراجعة شاملة أولية للحسابات العامة بالنسبة لسنة 1991 ويشمل هذا التقرير الذي احيل الى البرلمان ، تحليلاً عاماً للاداء الاقتصادي وأداء قطاع الاموال العامة فيما يتصل باهداف الحكومة وغاياتها الخاصة . ويحتوي الى جانب ذلك على تقويم مبدئي لعدد من البرامج والمشاريع المتصلة بأهداف الحكومة ، اضافة الى تقويم أولي للوضع المالي لعدد من المؤسسات شبه الحكومية .

وقد تم تحويل بنية التقارير قصد تطوير العلاقة المنطقية بين المحتويات ، وحتى يتسنى للمشرعين قراءته بسهولة . ويمثل التقرير التمهيدي في الآن نفسه قاعدة عملية بالنسبة لمكتب المراقب العام . يمكن الاعتماد عليها لمزيد احكام تخطيط عمله وتوجيهه بكفاءة اكبر ، والتخطيط للقيام بمزيد من المراجعات العميقة لبرامج معينة .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بالعنوان التالي .

Contrador Mayor de Hacienda ( atn ; Dr . Fernando Marty ) , Av . Co-  
yoacan 1501 ,  
Col del Valle ,Deleg Benito Juarez  
, 03 100 , Mexico DF . , Mexico

## النرويج

### إصدار التقرير السنوي لسنة 1991

أصدر مكتب المراقب العام بالنرويج تقريره حول الاموال العامة للحكومة ، وعرض على البرلمان جملة من القضايا الهامة قصد النظر فيها . وقد أشار التقرير السنوي لسنة 1991 الى وجود عدد من الممارسات المحاسبية غير الملائمة ودعا الى وضع نظم آلية جديدة ومتطورة وتطبيقها قصد حل تلك المشاكل . وقد أثار التقرير مسألة هامة اخرى تتمثل في موضوع الشراءات . فقد انتقد هذا التقرير الخاص بشدّة الممارسات المتعلقة بالشراءات داخل الجيش ، والتي تؤدي الى ارتفاع نفقات المشاريع المختلفة واتساع نطاقها بعد أن يكون البرلمان قد صادق على الخطط الاولية .

وانتقد التقرير في احدى الحالات الاخرى إحدى شركات توليد الطاقة الهيدروكهربائية ، بسبب نقص الرقابة الداخلية ، والادارة غير الملائمة للشراءات الخاصة بتجهيزات الانفاق ومشاريع البناء ، كما أشار التقرير الى أن 25 بالمائة فقط من مجموع الشراءات كانت مدعومة بوثائق الاثبات فيما يتعلق باختيار المقاولين . وأوصى المكتب بأن تتدخل وزارة النفط والطاقة بحزم لضمان رقابة داخلية ملائمة تؤمن تطوير الممارسات الخاصة بالشراءات وانتقد التقرير فيما يتعلق بالرقابة البيئية ، وزارة حماية المحيط بسبب انتهاك مبدئ الدفوعات النقدية ، وذلك بتسييد مقابل الخدمات والاعمال مسبقاً قبل ان تتم عملية الانجاز الفعلية . وقد سجل التقرير في العديد من الحالات بالفعل غياب العقود والاتفاقيات المكتوبة

وتطرق التقرير كذلك الى احدى الحالات المتصلة باستقلالية الرقابة ، والتي تمثلت في تشكيل هيئة المحافظة على البيانات في صلاحيات المكتب التي تخوّل له

بها الشركات الاحتكارية الكبرى ، والحق في مراقبة الاسعار التي يحددها هؤلاء المزودون . وقد مكنت هذه الاحكام القانونية من ضمان عدم الاستغلال المجحف للدولة بصفتها الطرف المشتري ، من قبل تلك الشركات نظرا لغياب المنافسة .

للحصول على معلومات اضافية ، يمكنكم الاتصال بالمكتب الفيدرالي للرقابة بسويسرا ، العنوان :

Bundesgasse 3 , 3003 Bern ,  
Switzerland .

## تايلاندا

### تعيين مراقبة عامة جديدة

عينت السيدة رودى جيفالاك مراقبة عامة لتايلاندا في أول اكتوبر 1992 ، واصبحت بذلك اول امرأة تتولى هذا المنصب في تاريخ تايلاندا . وقد التحقت السيد جيفالاك ، ومهنتها المحاسبة ، بمكتب المراقب العام سنة 1959 بعد الحصول على شهادة في التجارة من جامعة تاماسارت ، وحصلت بعد ذلك على شهادة الماجستير في ادارة الاعمال من جامعة بال الحكومية بالولايات المتحدة .



السيدة رودى جيفالاك

وقد شاركت السيدة جيفالاك خلال مسيرتها المهنية المتميزة في العديد من اللجان الحكومية الخاصة بالمسائل المالية والرقابية ، كما تولت منصب الكاتب العام

لسنة 1992 ، ساري المفعول في 1 افريل 1993 ، وهو التاريخ الذي لم يعد فيه المكتب إدارة حكومية ، بل تحول الى هيئة مستقلة خاضعة للرقابة البرلمانية . وتتمثل الميزة الفريدة والاكثر أهمية لهذا التغيير في أنه اصبح في امكان مكتب المراقب العام ان يعمل في استقلال تام عن السلطة التنفيذية.

## سويسرا

### تعيين رئيس جديد للجهاز الاعلى للرقابة

تم تعيين الدكتور بيتر برويست مديرا للمكتب الفيدرالي للرقابة بسويسرا ، خلفا للدكتور غوتليب شلابي الذي بلغ سن التقاعد في نهاية شهر مارس 1993 ، بعد حوال 12 سنة من الخدمة . والدكتور برويست متحصل على شهادات في علم الاقتصاد من جامعتي نويشاتل وسانت غال وله خبرة هامة في مجال الاموال العامة . وقد كان قبل تعيينه رئيسا للجهاز الاعلى للرقابة مديرا مساعدا للادارة المالية الفيدرالية بسويسرا



السيد بيتر برويست

وقد تم ادخال العديد من الاحداثات على امتداد ال 12 سنة المنقضية ، ساهمت في تعزيز دور مكتب الرقابة بسويسرا ، من ذلك الحق في الاطلاع على سجلات المزودين في الحالات المتعلقة بعمليات الشراء التي تقوم

دمج بعض اصناف ملفات البيانات ومقارنتها . ويعتقد مكتب المراقب العام ان من حقه القيام بهذا الاجراء وسيتم عرض الامر على البرلمان بعد التعرف على راي وزارة العدل ، وذلك قصد اتخاذ قرار نهائي بشأنه .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام بالنرويج . العنوان :

Post Boks 8130 Dep , 0032 Oslo ,  
Norway.

## جنوب افريقيا

### تعيين مراقب عام جديد

عين السيد ه - أ - كليفار مراقبا عاما لجنوب افريقيا في جانفي 1993 ، خلفا للسيد آر - ب - ورونسلي الذي بلغ سن التقاعد . وقد تقلد السيد كليفار الذي تخرج من جامعة بريوريا عدة مسؤوليات طيلة ال 33 سنة التي قضاها في العمل بالوظيفة العامة بجنوب افريقيا . وقد عمل من 1986 الى 1991 مراقبا عاما مساعدا ، ثم انتقل الى ادارة نفقات الدولة حيث شغل منصب مدير عام حتى تعيينه مراقبا عاما هذه السنة .



السيد ه. أ. كليفار

### إصدار قانون رقابي جديد

أصبح قانون الاجراءات الرقابية الجديد

لمعهد المحاسبين القانونيين والمراقبين  
بتايلاندا .

وتقديرًا لانجازات السيدة جيفلاك  
وتفانيها في العمل بالوظيفة العامة ،  
اطلقت عليها اللجنة الوطنية التايلاندية  
لشؤون المرأة لقب " المرأة المتمايزة " سنة  
1992 .

## زمبابواي

### تقارير خاصة مكتملة للتقرير السنوي

عرض مكتب المحاسب والمراقب العام  
بزمبابوي على البرلمان تقريره السنوي  
لسنة 1991 ، اضافة الى ثلاثة تقارير  
خاصة .

وقد رأى المراقب والمحاسب العام انه  
من الضروري اعضاء الاهلية القانونية على  
تصديقه على عدد من الحسابات الحكومية ،  
مثلما هو الشأن بالنسبة للسنوات المنقضية  
واكد التقرير من ناحية اخرى على مواصلة  
الاهتمام بادارة الحسابات المعلقة ، وبرز  
على سبيل المثال ان اربع وزارات فقط  
توصلت الى ادارة المنح المخولة لها بدون  
تجاوز حصصها .

وقد ادرجت كذلك ثلاثة تقارير خاصة  
ضمن جدول اعمال الدورة الحالية للبرلمان ،  
و تم اصدار هذه التقارير بموجب قانون  
يخول للمكتب اعداد تقارير خاصة حول  
اموال الدولة وأملكها تحال على الفور الى  
البرلمان .

وتحتوي التقارير الثلاثة على نتائج  
الرقابة التي خضع لها المركز الوطني  
للصناعات التقليدية ، وهي شركة حكومية  
ذات مسؤولية محدودة ، و شركة البث

الاذاعي والتلفزي بزمبابوي وهي الشركة  
الوحيدة في البلاد ، وكذلك على نتائج  
الرقابة على مردود انفاق الاموال بمكتب  
التسجيل الوطني ، وهو الهيئة المسؤولة عن  
اعداد بطاقات التعريف الوطنية . ويأمل  
المكتب في اعداد تقارير خاصة اضافية في  
المستقبل نظرا لتوفر الموارد في مجال  
الرقابة على مردود انفاق الاموال وتقويم  
البرامج .

وللحصول على معلومات اضافية ،  
يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب والمحاسب  
العام بزمبابوي العنوان P . O Box  
8026 . Causc Way , Harare, Zimbabwe

## المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة

### الاجتماع السنوي الثالث عشر

سجل الاجتماع السنوي الثالث عشر  
للمؤسسة الكندية للرقابة الشاملة الذي  
انعقد بمدينة تورنتو من 22 الى 24  
نوفمبر 1992 ، نقطة تحول فيما يتعلق  
بتأكيد المؤسسة المتزايد على اهمية  
المساءلة . ويتمثل الهدف الضمني الذي  
ترمي اليه المؤسسة من وراء موضوع  
المؤتمر " المحاضرة حول المساءلة " الى  
رفع مستوى المساءلة العامة في الكندا .  
وقد ركزت جميع جلسات مؤتمر 1992 على  
تحديد الاجراءات الموضوعية التي يمكن  
للمسؤولين اتخاذها حاليا .

وقد ركزت مواضيع الاجتماعات منذ  
انشاء المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة  
سنة 1980 ، على موضوع المساءلة .

و تناولت الاجتماعات الاولى موضوع  
التقنيات والممارسات في الرقابة على مردود

انفاق الاموال . وتطرقَت الاجتماعات  
المالية الى موضوع اطلاع المديرين على  
إطار اعداد التقارير المتعلقة بالفعالية ،  
وعلى مفهوم دور الاشهاد الذي تقوم به  
الرقابة . واكد الاجتماع المنعقد سنة 1992  
على ضرورة ان إستعانة الهيئات الادارية  
بمراقبيها قصد تحديد التزاماتها في مجال  
المساءلة .

وطرح السيد روس ولكار رئيس  
الاجتماع ، والرئيس التنفيذي لشركة  
"Peat Marwick Thorne Canada" عند  
اللقاء كلمة الافتتاح على المشاركين في  
الاجتماع ، مسالة الحاجة الى وضع قانون  
يؤيد مبدأ التزام الادارة بالرد - وقد اثير  
هذا الموضوع مجددا خلال احدى جلسات  
اللقاء من قبل احد الولايات الغربية  
بالكندا -وقد ناقش البرلمانين ومديرو  
الوظيفة العامة والمراقبون وغيرهم من  
المهنيين من داخل الكندا ومن خارجها ،  
التوقعات المتعلقة بالمساءلة كل من وجهة  
نظره . وتضمن البرنامج ايضا مناقشة  
الجانب الاخلاقي للرقابة الشاملة . ومن  
المواضيع الجديدة المدرجة في جدول اعمال  
المؤسسة موضوع المساءلة البيئية ودور  
الرقابة في دعم هذا الصنف من المساءلة  
العامة . وستتابع الاجتماعات المقبلة  
موضوع المساءلة والمبادرات الضرورية  
للانتقال من " الحديث الى الفعل " .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم  
الاتصال بالمؤسسة الكندية للرقابة الشاملة  
العنوان : 112 Kent Street , Suite 1315  
■ Ottawa , Ontario , CANADA

# قواعد الرقابة الخاصة بالمجموعات الأوروبية

بقلم ناييل أوشر، محكمة الحسابات التابعة للمجموعات الأوروبية

## إنجازات محكمة الحسابات حتى هذا التاريخ

أعدت محكمة الحسابات حتى الآن خمسة مشاريع للدلالة ، وهي الآن بصدد إعداد ثلاثة مشاريع أخرى . ووضعت المحكمة من ناحية أخرى تصورا أوليا للأعمال التي تنوي إنجازها في المستقبل .

وقد صيغت مشاريع الأدلة الخمسة الأولى بصورة متطابقة مع معايير الانتوساي من حيث الأسلوب والمحتوى ، كما تمت ترجمتها الى لغات المجموعة الأوروبية التسع الرسمية ، وتم النظر فيها خلال الاجتماع السنوي لرؤساء الأجهزة الأعضاء المنعقد في شهر ديسمبر 1992 ، وتقديم تقرير حول تطور عمل اللجنة المكلفة بإعدادها . وقرر الرؤساء تجديد تفويض اللجنة المختصة التي عهد إليها بصياغة المشاريع ، كما قرروا إحالة تلك المشاريع الى الخبراء الفنيين التابعين للأجهزة العليا للرقابة قصد ابداء النظر فيها ، خصوصا فيما يتصل بمقبولية المعايير وقابليتها للتطبيق بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة .

## مراجعة المعايير وأدلة الرقابة

كانت معايير الرقابة المعدلة الخاصة بالانتوساي نقطة انطلاق مثلى بالنسبة لمحكمة الحسابات التابعة للمجموعة الأوروبية ، فقد حدد المراقبون بسرعة المجالات التي يمكن لأجهزة الرقابة الوطنية في البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية أن تستفيد فيها من التوجيه الإضافي حول كيفية تطبيق المعايير الدولية ، كما اشتركوا في إعداد مشروع : " مبادئ تطبيق المعايير " .

ان محكمة الحسابات التابعة للمجموعة الأوروبية لاتنوي السير في الاتجاه المخالف ، بل بادر كل مشارك بالاطلاع على الوثائق المتوفرة ، قصد استخلاص أكبر عدد ممكن من التوجيهات التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة في البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية العمل بها . وبناء على ذلك ، يوجد تحت تصرف محكمة الحسابات سلسلة متنوعة من الأدلة الرقابية تمثل مناطق تمتد جغرافيا من الألسكا الى استراليا ( بما في ذلك دليل مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية ) ، وسلسلة مماثلة من أدلة ومعايير الرقابة الوطنية .

كانت معايير الرقابة المعدلة الخاصة بالانتوساي ، نقطة انطلاق مثلى بالنسبة لمحكمة الحسابات التابعة للمجموعة الأوروبية .

## قابلية معايير الرقابة للتطبيق

يتمثل الهدف من وضع هذه المبادئ الرقابية في مساعدة أجهزة الرقابة في البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، على تحقيق الانسجام بين مناهج الرقابة على الأنشطة المالية للمجموعة الأوروبية ، وهو امر كفيل بأن يضمن لأجهزة الرقابة ومحكمة الحسابات ثقة أكبر في شرعية مساءلة الأنشطة المالية للمجموعة الأوروبية ومطابقتها للقانون وسلامتها على المدى البعيد ، وان يوفر اساسا صلبا لتوسيع التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ، واجراء الاعمال الرقابية المشتركة ، وقد تم بعد الشروع في اول عمل رقابي مشترك على سبيل التجربة .

ويتوقع ان يتم استخدام هذه المعايير الرقابية مهما كانت

يتعلّق بتحقيق الانسجام بين مناهج الرقابة على نفقات المجموعة الأوروبية . وقد ساهم هذا العمل في الوقت الحالي في توثيق العلاقة بين الاجهزة العليا للرقابة في البلدان الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، غير انه من المتوقع ان تشجع معاهدة ماستريخت مبدأ " المساعدة " ، ويعني ذلك ان يعهد الى الهيئات الاقليمية والمحلية بانجاز أنشطة المجموعة الأوروبية وتتولى اجهزة غير وطنية مسؤولية الرقابة الخارجية على النفقات المحلية في العديد من البلدان الأوروبية . و يوجد على سبيل المثال جهاز رقابة مستقل في كل من البلدان الفيدرالية الـ 16 بالمانيا .

وتجدر الاشارة في الختام الى ان حدود المجموعة الأوروبية تتسع بنسق سريع . فاضافة الى القائمة الطويلة للبلدان التي ترغب في الانضمام للمجموعة ، تشهد بلدان المعسكر الشرقي سابقا تنظيم العديد من البرامج الأوروبية الهامة . وقد تم الى جانب ذلك ابرام اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي تبشر بتعزيز التعاون بين الـ 12 عضوا في المجموعة الأوروبية حاليا ، ودول منطقة التجارة الحرة باوروبا .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بصاحب المقال بمحكمة الحسابات للمجموعة الأوروبية .

■ L - 16 15 LUXEMBOURG .

الانشطة الخاضعة للتدقيق . بيد أنه لايجوز بل لا يمكن فعلا ، ان تكون هذه القواعد إلزامية إذ أنها تتعارض في هذه الحال مع الاحكام والقوانين الوطنية . فعلى سبيل المثال ، لايجوز لمحكمة الحسابات الإيطالية ان تتبع عدليا اي موظف في القطاع العام الحق بسبب تصرف مناف للقانون خسارة ولو ضئيلة بالمصالح الحكومية . ولايتسنى في مثل هذه الظروف تطبيق مفهوم المادية المقبول عموما بسهولة .

## التصّور المستقبلي

تصنّف المعايير التي اعدتها المحكمة الأوروبية للحسابات خلال سنة عملها الاولى في باب بين المعايير الرقابية والدليل الرقابي ، كما حاولت تقديم توجيه عام في مجال الرقابة . والى جانب ذلك تدعو الحاجة الى توفير توجيه مفصل حول مراحل سير الاعمال الرقابية المشتركة التي تضم اكثر من فريق يمثل اعضاء جهازين رقابيين او اكثر، يوما بيوم - وقد تم التاكيد من هذه الجزئية خلال اجتماع اللجنة المتكونة من 13 رئيسا لاجهزة الرقابة المنعقد سنة 1992 - ومن المنتظر ان تركز محكمة الحسابات التابعة للمجموعة الأوروبية الاهتمام بهذه النقطة خلال الاشهر المقبلة . وينبغي كذلك تناول العديد من الجوانب الاخرى بالدرس فيما

# الإشراف على عملية الخصخصة

بقلم الدكتور أرباد كوفاكس، مكتب الرقابة الحكومية بالمجر

## توطئة

قيمة أصول الشركات التي خضعت لعملية الخصخصة الخام منذ سنة 1990 حتى ربيع سنة 1992، 2 بليون دولار أمريكي. ولا تزال الدولة تهيمن كليا على الشركات التي تنتمي الى القطاع الصناعي وقطاعي النقل والمواصلات والخدمات العامة، باستثناء بعض الحالات القليلة.

وقد تقلصت هيمنة الملكية الحكومية بالنسبة لقطاعي التجارة والفلاحة، التي برز فيها القطاع الخاص بثبات. ويرجى وفقا للمخططات الراهنة تخفيض حصة الملكية الحكومية في الشركات من مستواها الحالي الذي يعادل حوالي 90 بالمائة الى 40 بالمائة فقط. ومن المتوقع ان تتواصل هيمنة القطاع العام خلال السنوات القليلة المقبلة، ولو بنسبة اقل.

ويشكل موضوع نسق عملية الخصخصة احد اهم الجوانب المثيرة للجدل بين الخبراء وفي وسائل الاعلام. وقد انقسم الرأي العام فيما يتعلق بهذه المسألة الى شقين ايضا. ولكن اذا قارنا نسق عملية الخصخصة في المجر بما يجري في بقية بلدان اوروبا الشرقية، فانه يحق لنا ان نفخر بتجربتنا. اما اذا قارنا حصيلتنا انجازاتنا في هذا المجال بتوقعاتنا وحاجياتنا الاقتصادية، فاننا لن نشعر بالرضا التام.

ومن المنتظر ألا يكون لرؤوس الاموال المحلية دور هام في عملية الخصخصة بالمجر خلال السنوات القليلة المقبلة. فقد بلغ مجموع الاستثمارات الخارجية مع نهاية سنة 1991 بليونين (2) دولار امريكي، كما ابرز تحليل للمفاوضات والمخططات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية ان الخصخصة في المجر ستجلب خلال النصف الاول من هذه العشرة حوالي 1 بليون دولار امريكي سنويا

ومن المعروف في اقتصاد السوق، انه اذا بلغت حصة القطاع الخاص مستوى معيناً، فان الاقتصاد الوطني يبدا في العمل وفقا لاحكام السوق. ونأمل ان يتحقق ذلك قبل ان نفرغ نهائيا من عملية تحويل الملكية.

## إدارة عملية الخصخصة ومراقبة سيرها

من أهم الاسئلة المطروحة اليوم هي ما اذا كان في الامكان القضاء على هيمنة الملكية الحكومية خلال عملية الخصخصة، بحيث

من أهم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد المجري واقتصادات بلدان اوروبا الشرقية عموما، ارتفاع نسبة املاك الدولة، الامر الذي يحول دون فتح مسالك جديدة للتطور.

وتعتبر الخصخصة احدى الوسائل الكفيلة بفتح مسالك جديدة تضمن تحقيق التطور. وتكتسي اعادة الهيكلة الاقتصادية والبنية الاجتماعية والحد من الرقابة البيروقراطية أهمية بالغة ايضا، اذ ان هناك ارتباط وثيق بين الخصخصة والتحرير الاقتصادي والبيروقراطي.

وتعدّ الخصخصة، بصفتها اداة وحافزا في عملية إعادة البناء الاقتصادي مفهوما جديدا تماما في المجر. ويقارب عدد المؤسسات الحكومية التي سيتم الحاقها بالقطاع الخاص في بلادنا الـ 2200 مؤسسة. وتقدر قيمة أصول هذه المؤسسات بمبلغ يتراوح بين 25 و 30 بليون دولار امريكي. ويستثنى المبدأ الاساسي لعملية الخصخصة في المجر ظاهرة اعادة الخصخصة، ويتم بدلا عن ذلك دفع تعويض لمالكي الاراضي والعقارات السابقين في حدود ضيقة، وذلك في شكل سندات تعويضية يمكن استبدالها مقابل أملاك.

ويمكن تقسيم عملية الخصخصة الى مرحلتين:

وتتمثل المرحلة الاولى في "الغاء التاميم" ويمكن وصفها بالخصخصة "الخام" التي يتسنى للمؤسسات الحكومية ان تصبح بمقتضاها ملائمة للخصخصة، في حدود القوانين الجديدة. وقد اتاحت للمؤسسات العامة فرصة التحوّل الى مؤسسات في نوع آخر (او الى شركات تجارية مشتركة)، أو فرص انشاء شركات، أو اصدار اسهم جديدة، أو التحوّل الى شركات مهيمنة لادارة الاملاك وغير ذلك من الامكانيات الاخرى. وتعتبر هذه المرحلة الاولى التي يمكن للبرلمان أو الحكومة انجازها بطريقة سريعة نسبيا، اول خطوة نحو تحقيق اقتصاد السوق.

وتعدّ المرحلة الثانية جوهر عملية الخصخصة نفسها. وتتحول المؤسسات التي لا تزال على ملك الدولة في مرحلة الخصخصة "الفعلية" التي تقتضي استخدام رؤوس اموال خاصة، الى مؤسسات مدمجة، تعمل بعض وحداتها بالاعتماد الكلي على رؤوس اموال خاصة، في حين يظل جزء من عناصرها على ملك الدولة.

وتتطلب مرحلة الخصخصة الفعلية وقتا اطول لانجازها، كما تنطوي على صعوبات اكثر من مرحلة الخصخصة الخام. وتقدر

يتسنى الايفاء بجميع متطلبات الاقتصاد الوطني ، ويمكن للحكومة استخدام الموارد الناجمة عن عملية الخصخصة قصد تحقيق الاهداف التي يرمي اليها البرلمان . وقد أوكلت الحكومة لهيئة املاك الدولة دورا هاما ضمن هذه المهام ، يتمثل اساسا في الاشراف على عملية الخصخصة وادارتها . و عهدت الحكومة لهيئة املاك الدولة بالمسؤوليات التالية :

◆ الاشراف على أنشطة الشركات الحكومية التي شرعت في

تنفيذ عملية الخصخصة بمبادرة خاصة ، وتولي مراقبة تنفيذ تلك العملية في صورة الموافقة عليها .

◆ منع المعاملات التي تضر بحقوق الملكية العامة او بحقوق

المجتمع والتي قد تلحق خسائر بالمجتمع او الدولة .

◆ وضع برامج متنوعة للخصخصة ، وتنفيذ البرامج التي تم وضعها وفقا لاستراتيجية الخصخصة الحكومية . وتتولى هيئة املاك الدولة تنفيذ مايسمى ببرامج الخصخصة العملية مباشرة ، كما تتعهد بتنفيذ جزء آخر من عملية الخصخصة بطريقة غير مباشرة .

◆ إدارة املاك الدولة ومراقبتها ، واستغلال تلك الاملاك ، وغيرها من الاملاك الاخرى التابعة للشركات والادارات الحكومية ، وتقويم تلك الاصول ، والمساعدة في عملية التنفيذ .

◆ أداء المهام الموكولة الى هيئة املاك الدولة بموجب مايعرف بقانون الخصخصة .

◆ تنظيم عمليات الخصخصة التي تقوم على مبادرات المستثمرين

وتنفيذها .

## مهام مكتب الرقابة الحكومية فيما يتعلق بهيئة املاك الدولة

ينص القانون على أن يتم ارفاق التقرير السنوي لهيئة املاك الدولة بتعليق من رئيس مكتب الرقابة الحكومية . ويوضح هذا التعليق عادة دور مكتب الرقابة الحكومية فيما يتصل بنشاط هيئة املاك الدولة . وتمثل اولى مهام المكتب حاليا في الرقابة على الأنشطة الاقتصادية للدولة وهي تطبيق القوانين التي تنظم عملية الغاء التأميم ، وإدارة عملية الخصخصة .

وتخضع الخصخصة لاحكام وثيقتين تشريعتين ، تتعلق الاولى بمفهوم الخصخصة على امتداد عدة سنوات وهي تغطي من الناحية العملية كامل الدورة الحكومية حتى موعد الانتخابات الموالية . وفي حين صيغت الوثيقة الثانية في شكل دليل لنظام الممتلكات يبرز تصورا على امتداد عدة سنوات بالنسبة لسنوات الموازنة التقديرية . وينص دليل نظام الممتلكات الذي يصادق عليه البرلمان سنويا على ترتيب بيع اسهم الدولة وتداولها وشروط ملكية هيئة املاك الدولة لحق ادارة الاصول وكذلك على المجال الاجرائي . ويحدد الدليل الى جانب ذلك كيفية استخدام العائدات الناجمة عن عملية الخصخصة ،

والاهداف التي ينبغي ان تستخدم من اجلها . وتشمل املاك الدولة ، الفروع وسندات الدولة التي يتم بيعها بأكملها أو بيع جزء منها لفائدة شركات خاصة ، سواء كانت في حالة نشاط أو اتخذت بنية شركات حكومية .

وإضافة الى الوثيقتين المذكورتين اعلاه ، يعتمد عمل مكتب الرقابة الحكومية على استخدام القوانين الخاصة بهيئة املاك الدولة وعلى لوائح ادارة الممتلكات التابعة لها ، وقوانين المحافظة على الاصول التي ائتمنت عليها الدولة الشركات ، وتمكن هذه القوانين مكتب الرقابة الحكومية من المقارنة بين اهداف الهيئة ونتائج انشطتها .

ويمكن لنا ان نكون فكرة حول عملية الخصخصة في المجر من خلال تاريخ رقابة المكتب على الشركات التي شملتها عملية الخصخصة او التي شرعت في تطبيقها ، ومن خلال مراقبتنا اليومية لشركات الاملاك الكبرى ، ومراقبتنا لشبكة البيانات الموسعة ، وكذلك من خلال الرقابة السنوية للمكتب على هيئة املاك الدولة .

وقد رفع رئيس مكتب الرقابة الحكومية الى البرلمان خلال الخريف المنقضي اول تقرير له حول نشاط هيئة املاك الدولة . وكانت اهم استنتاجات التقرير ، تنوع مهام الهيئة ، وقيامها بالعديد من الوظائف المختلفة . وتشمل مسؤولياتها حق الملكية باسم الدولة والجمع بين مهام مدير الممتلكات والوكيل ووظائف السلطة الرسمية. وينبغي على ادارة هيئة املاك الدولة من ناحية اخرى التوفيق بين الحاجيات المتقابلة يوما بيوم . وقد اتضح ان امكانيات الهيئة غير كافية لانجاز المهام الموكولة اليها ، بالرغم من الجهد الذي يبذله موظفوها في العمل .

وحينما تولى المكتب الرقابة على هيئة املاك الدولة لأول مرة ، كانت عملية الخصخصة تتقدم بنسق بطيء ، كما اختارت الحكومة انذاك الخصخصة المركزة والموجهة .

## تبني الحكومة والبرلمان لاقتراحات مكتب الرقابة الحكومية

قامت الحكومة ببناء على اقتراح مكتب الرقابة الحكومية بتحديد دور هيئة املاك الدولة ، والشروط المتعلقة بالموظفين والامكانيات التكنولوجية ، وعدد الموظفين ، والبنية الاعلامية الضرورية للايفاء بالحاجيات .

وتولى المكتب مراقبة هيئة املاك الدولة مجددا سنة 1992 ، وقد اشارت النتائج الاخيرة الى ان وضع الهيئة قد شهد بعد تحسنا ملموسا .



اقتصاد السوق ، دور اكثر اهمية ، يمكن للحكومة مراقبته بصورة غير مباشرة . وبناء على ذلك يمكن ان يتطور مبدأ تقسيم العمل عند اجراء الخصخصة الى مستوى اكثر منطقية . ومن شان هذا الامر ان يخفف العبأ عن هيئة املاك الدولة وان يدفع نسق الخصخصة . ونامل ان يواصل البرلمان والحكومة انتهاج سياسة اكثر تفتحا في مجال الخصخصة .

لقد اتبع مكتب الرقابة الحكومية منهاجا حازما ، ويتجلى مدى هذا الحزم من خلال تجاربنا ، وتطبيق الحكومة لاقتراحات المكتب . ويحتاج المكتب الى شيء من المرونة في مجالي التنظيم والمنهجية ، نظرا الى ان دور ه فيما يتصل باستخدام الاملاك العامة سيشهد تغييرا حتمياً .

فبعد الانتهاء من عملية الخصخصة ، لن يخضع سوى عدد قليل جدا من الشركات للقطاع العام . وبما أنه سيكون للحكومة حصة في هذه الشركات ، فان همها الوحيد سينحصر في ضمان العمل الكفاء . وستمثل اهم وظائف المكتب في الرقابة المتكررة والمفصلة على المنشآت العامة وشركات الاسهم ، في حين تمثل هذه المهام حاليا جزءا صغيرا نسبيا من أنشطة مكتب الرقابة الحكومية

للحصول على معلومات اضافية ، يمكنكم الاتصال بصاحب

المقال ، العنوان

Allami Szamvevoszek Apaczai Csere Janos U 10,432

■ Budapest, Hungary .

يقال ان الخصخصة ليست عملية " ممتعة ومسليّة " في جميع جوانبها ، فقد تعود بالفائدة على البعض ، في حين تكبّد البعض الاخر خسائر هامة . ونشير في ملخص القول الى ان الخصخصة ليست وسيلة لحل المشاكل السياسية والاخلاقية والتاريخية ، بل هي مجرد خطوة اقتصادية تسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية ، وينبغي ان تخضع لقوانين اقتصادية ، وتؤدي في النهاية الى نتائج اقتصادية .

ومن اشد المهام تعقيدا في ادارة عملية الخصخصة في المجر ، تسوية المشاكل المثيرة للجدل ، فالاداء الاقتصادي ضعيف كما ان البلاد تسعى الى ارساء نظام جديد للملكية على الفور والى تعصير الشركات ، وانشاء اقتصاد سوق يتسم بالفعالية . وقد تجلى نطاق الخصخصة الفعلية في النصف الاول من سنة 1992 من خلال حجم المبيعات الحالية والسابقة لاملاك الدولة التي تقدر قيمتها بـ 2 بليون دولار امريكي ، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة الى القيمة الفعلية لهذه الموجودات على السوق . وكان من المتوقع ان يتسارع نسق الخصخصة خلال النصف الثاني من نفس السنة ، بفضل انشاء هيئة املاك الدولة .

وقد استخلصنا الدرس من تجارب السنوات الاخيرة . فبالاضافة الى الاعتماد على أنشطة الحكومة ، كانت عملية الخصخصة تعتمد بكثرة على أنشطة الشركات ، واهداف المستثمرين وكذلك على انسجامها مع الموظفين والسلطات المحلية . وينبغي ان يكون للخصخصة القائمة على مبادرات الشركات وعلى اسس

# الرقابة في خدمة المساءلة العامة

بقلم هنري - أ - ماك كاندلاس ، قسم العمليات الرقابية بمكتب المراقب العام بالكندا

## المساءلة و الرقابة

تعنى المساءلة العامة الالتزام بتحمل تبعات اداء المسؤوليات التي لها علاقة مباشرة بالشعب وتأثير هام على مصالحه ، وتمثل المسؤولية في الالتزام باداء العمل ، اما المساءلة فتعني واجب التقرير. فهذا المصطلحان لايرمزان الى نفس المفهوم . ومع ذلك فليس كل من يقوم بعمل ما عرضة بالضرورة للمساءلة . فالرقابة لاتعني المساءلة ايضا .

وتوضح المساءلة مبادئ العمل التي ينبغي على اصحاب المسؤوليات الالتزام بها . وتوفر تقارير المساءلة اذا ما تم اعدادها بصورة ملائمة المعلومات الضرورية التي تحتاجها الاجهزة المديرة لتقويم الاداء كما انها تساعد الى جانب العمل الرقابي ، على توضيح جداول اعمال كل من هو عرضة للمساءلة . وللمساءلة تأثير قوي على سير الادارة . فالاشخاص الذين يسألون علنا عن اداء الهيئات التابعة لهم ، لا يرومون في الواقع تقديم تصريحات واهية ، اذ يمكن ان يتم التثبت بصورة مستقلة من صحة تلك التصريحات ودقتها . وينبغي ان تسبق المساءلة الرقابة ، والاتحل الرقابة محل المساءلة .

وتتنوع اهداف الرقابة الحكومية باختلاف طبيعة التفويض القانوني ، واختلاف المنهج الذي يسلكه المراقب . بيد أن الهدف المشترك يتمثل في ارساء علاقة ضمنية او صريحة بين اصحاب المسؤوليات والمكلفين بدور الاشراف . وقد اكدت المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة في دراسة حديثة :

" ان الرقابة تساهم في تعزيز العلاقة بالمساءلة . وتمثل في التقويم المستقل والموضوعي لدى بقة تقارير الادارة حول اداؤها ، او تقويم الممارسات والنظم الادارية ، بالاعتماد على جملة من المعايير . وتحال التقارير التقييمية إلى الاجهزة المديرة او إلى الهيئات التي لها مسؤوليات مماثلة . ( 1 ) ."

وقد تتنوع اختصاصات الاجهزة المديرة كذلك : فاما ان تكون هيئات حكومية تنفيذية او مجالس مديرين او مجالس بلدية او هيئات تشريعية . بيد ان السؤال الذي يطرح نفسه هو ما اذا كان تعزيز المساءلة يهدي المراقبين بطريقة منطقية الى مفهوم كفيل بتوجيههم في الرقابة على مردود انفاق الاموال واعداد التقارير المتعلقة بهذا الصنف من الرقابة . ويرد هذا المقال على السؤال المطروح بالايجاب .

## معايير اعداد التقارير في مساءلة القطاع

### العام

صيغت معايير اعداد التقارير المالية في القطاع الخاص بعبارات تفيد الدقة واحترام الاجال والموضوعية وغيرها من المفاهيم المشابهة ، ذلك ان الهدف الاساسي والمشارك للشركات التجارية ينحصر في تعزيز التدفق النقدي . ويتمثل الهدف الاول من اعداد التقارير في وصف نتائج العمليات التجارية بدقة . اما في القطاع العام الذي يهدف بالاساس الى ضمان فعالية البرامج الشخصية ، فان طريقة اعداد التقارير المالية تفتقر الى الميزات الخاصة ، فالاجهزة المديرة وكذلك الشعب في حاجة الى ان يبادر المسؤولون الحكوميون بتحديد مراحل العمل التي ينوون تحقيقها غير ان وصف الانشطة المزمع انجازها لا يوفر لمديري الشركات الكبرى الذين هم عرضة للمساءلة قاعدة كافية حول نتائج الاداء . وتعدّ معايير تقديم الخدمات العامة مثلا مناسبة للتصريحات المتعلقة بالانجازات ( 2 ) . ويمكن أن نستنتج من تصريحات الادارة مثلا ما اذا كانت السياسات المنتهجة تخدم اهدافا متناقضة ، مما يمكننا ان نتعرف على الحاجيات التي تقوم الحكومة بتلبيتها . وينبغي على الادارة فضلا عن ذلك ان توضح الاساس المنطقي الذي اعتمده في اتخاذ القرارات . وفي الامكان اقامة الدليل على أن الكشف على الاساس المنطقي للقرارات يشكل جوهر المساءلة نفسها ( 3 ) .

وينبغي من ناحية اخرى توضيح مفهوم المسؤولية والمساءلة المشتركة وهو وضع مالوف في الادارات الحكومية . فاذا كانت الحكومات ترغب في ان تتحول من اطراف فعل وانجاز ، الى اطراف " مساعدة و " مشاركة " ، فانها لازالت تحصل مسؤولية ضمان نجاح الاعمال التي هي حاليا في طور الانجاز بما يعود بالنفع على الصالح العام على المدى البعيد . وتعد المسؤولية المشتركة في الحفاظ على البيئة مثلا يؤكد الحاجة الى اعداد تقارير مساءلة فعالة لا من قبل الشركات والحكومات وفي اطرافها فحسب ، بل وفي شكل نظام متشابك للمساءلة العامة ككل .

ومن الضروري كذلك ان تعد الادارة تقريرا حول خاصيات نظام الرقابة الداخلية الذي تتبعه . فقد تحول موضوع نوعية الرقابة الادارية خلال السنوات الاخيرة الى قضية اساسية بالنسبة الى اجهزة الاشراف الحكومية عند تحديد الواجبات الادارية الخاصة بالمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الاخرى ، وكذلك مهام المراقبين الخارجيين .

وتحتاج الاجهزة المديرة الى تقارير الادارة حول الاعمال المنجزة والى توضيح حول النتائج المنشودة . وهي كذلك في حاجة الى التقارير المتعلقة بالتجارب المكتسبة ، وكيفية تطبيقها . ان هذه المنظمات في حاجة الى " ذاكرة مشتركة " تصمد امام تعاقب المسؤولين السامين والوزراء .

ويجوز تطبيق هذه المعايير عند اعداد تقارير المساءلة الحكومية حول المسؤوليات المتنوعة على جميع المستويات الحكومية . وليس لنا ان نجزم بان هناك اجهزة حكومية هامة قد شرعت بعد في استخدام هذه السلسلة الشاملة من معايير اعداد التقارير . غير انه تم اقتراح اطار عمل لهذه المرحلة . فقد اقترحت المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة على الهيئات الحكومية في دراسة اعدتها سنة 1987 حول فعالية اعداد التقارير اطار عمل شامل يتكون من 12 نقطة . ويحتوي اطار العمل المقترح على الابعاد القياسية لفعالية الهيئات ، كما تم تطبيق هذا الاقتراح خلال انجاز مشاريع نموذجية بالكندا تولت تنفيذها شركات حكومية ، وعدد من الدوائر الاقليمية والبلديات والمستشفيات . ويجري حاليا اعداد منهج بديل يتمثل في تحديد اهداف الوحدات الخاضعة للرقابة والعوامل الاساسية للنجاح . ويمكن استخدام عدد من المناهج المختلفة للتأكد من شمولية مناهج التقرير الاساسية التي اختارت الاجهزة المديرة اتباعها .

## دور المراقب

تحت معايير الرقابة المشار اليها انفا المراقبين الحكوميين على ايجاد السبيل الامثل لتحسين نوعية التقارير ، اي بمعنى آخر ، ماهي النصيحة التي يمكن ان يمدوا بها الاجهزة المديرة حول ما يجوز لها ان تنتظره الى حد ما من التقارير الادارية . وحينما يدرك المراقبون نوعية المعلومات التي تحتاجها الاجهزة المديرة للقيام بدورها في مجال المساءلة ، فانهم سيقفون على العناصر التي ينبغي اخضاعها للرقابة .

وعلى المراقبين اتخاذ قرارات هامة عند تحديد مناهج الرقابة واعداد التقارير ، يتمثل اولها في تحديد ما اذا كان عليهم اتباع منهج التقويم والتقرير المباشر حول الاداء الاداري (التقرير المباشر) او التثبت من صحة تقرير الادارة حول ادائها الخاص والتأكد من شموليته .

وينتفي خيار الاثبات بالطبع ، اذا لم تتم دعوة الادارة الى تقديم تقرير حول ادائها . كما يجوز للمراقبين اختيار منهج التقرير المباشر مع تجاهل تقرير الادارة في صورة اعداده . ولن يكون هذا الاختيار ذي معنى مالم يجمع المراقبون على انه لايمكن الاعتماد بصورة كلية على التقرير الذي اعدته الادارة . ولنا ان نتساءل في هذا الصدد هل ان الادارة تسال عن سبب عدم كفاية التقرير الذي تولت اعداده ؟ وعلى الطرف الذي يكون عرضة للمساءلة ، ويمثل الادارة في هذا الاطار ، ان يقيم الدليل على الاداء . وحينما يتولى

المراقبون اجراء التقويم واعداد التقارير لفائدة الاجهزة المديرة ، فانهم يقومون بعمل الادارة . ومن تقارير الاثبات المألوفة في الرقابة ، رأي المراقب حول سلامة الكشوف المالية ، وتقوم عملية الاثبات على التروي والاحتباس .

ويتمثل الخيار الاساسي الذي يواجهه المراقبون الحكوميين لدى اعداد التقارير الرقابية عل مردود انفاق الاموال ورقابة المطابقة فيما اذا كان عليهم التأكيد على النقائص والهنات (تسجيل النقائص ) او على مسؤوليات الادارة (التقارير القائمة على المساءلة) ويجدر التذكير باختلاف اهداف كل من هذين المنهجين .

وترمي التقارير التي تعتمد تسجيل النقائص ، الى الاستشهاد بامثلة اخفاق الادارة في بلوغ مقاييس الاداء الاساسية . وبناء على ذلك فان الاجهزة المديرة تعمل بالاعتماد على قاعدة " الادارة على اساس الاستثناء " وترمي التقارير المستندة الى المساءلة الى اهداف اوسع تتمثل في تسجيل ما اذا نجحت الادارة في بلوغ اهم مقاييس الكفاءة ، ويشير هذا الصنف من التقارير ايضا الى الهنات الهامة التي يتم الكشف عنها ، وتستعرض تقارير المراقب المهام الرئيسية التي تكون عرضة للرقابة ، وكذلك مقاييس الاداء المعمول بها .

وتشمل مقاييس الاداء نوعية تقارير المساءلة التي تعدها الادارة . وينبغي ان تشير التقارير الى ما اذا تم في الغالب بلوغ البعض منها . ويقتضي الاساس المنطقي بان تحصل الاجهزة المديرة على المعلومات المتعلقة باهم المسؤوليات الادارية ، بمستوى من الحزم الرقابي .

وتتحمل الادارة فيما يتعلق بعمليات النقل الحديدي ، مسؤولية خطيرة ازاء الشعب تتمثل في ضمان السلامة . فاذا تبين من خلال مسح اولي يرمي الى تحديد النقائص الاساسية التي تنطوي عليها العملية باكملها ، ان نظم واجراءات السلامة معقولة ، فهل ينبغي مع ذلك تقويم انظمة المراقبة ومعايبتها على مستوى اخر من الحزم الرقابي ؟ واذا ما اثبتت الرقابة ان هذه النظم مطابقة للمقاييس المقبولة ، فهل يقر المراقبون بنفس النتيجة ؟ .

ويتوقف قرار المراقبين بالتأكيد سواء على النقائص او على جانب المساءلة ، على شيئين اثنين هما نطاق الصلاحيات الرقابية ، والمعلومات التي يراها المراقبون ضرورية بالنسبة الى الاجهزة المديرة في اتخاذ القرارات . و سنركز اهتمامنا في هذا المجال على الحالات التي يخول فيها للمراقبين تحديد مناهج التقرير ، ذلك ان الصلاحيات الرقابية قد تقتصر في بعض الاحيان على تسجيل النقائص فحسب .

يعد تسجيل النقائص فقط عملا اكثر سهولة بالنسبة الى المراقبين . فاذا ما اسلمت الادارة بانها لم تبلغ المقاييس المقبولة تيسر الدفاع عن محتوى تقارير الرقابة . ويتطلب اثبات بلوغ الادارة للمقاييس الهامة المحددة مؤهلات مهنية اضافية وضربا من

المجازفة . ومع ذلك ، يتولى المراقبون الخارجيون في القطاع الخاص في اطار عملهم اليومي ، اثبات ما اذا طبقت الادارة المقاييس الاساسية لاعداد التقارير ، معرضين انفسهم للمسؤولية القانونية في صورة إصدارهم لحكم خاطيء . ومن المشاكل الناجمة عن التقارير المستندة الى تسجيل النقائص ، ان مستخدمي هذه التقارير قد يستنتجوا من تقارير الرقابة معان تبعث على الاطمئنان بصورة لم يقصدها المراقبون . ويلخص هذا الخطر في المثل التالي : " كل شيء على مايرام ، مالم يذكر اي امر " ويميل مديرو القطاع العام واطراف الاحزاب السياسية الحاكمة الخاضعين للرقابة الى اعتبار التقارير المستندة الى تسجيل النقائص فحسب ممارسة سلبية . ويعتقدون انه ينبغي على المراقبين الاشارة الى امثلة " حسن الادارة " قصد اعداد تقارير " متوازنة " . الا ان هذا الاجراء لا يعتبر منهجا مهنيا كفيلا بتطوير المساءلة .

واذا ما اختارت الادارة عدم تقديم تقرير حول ادائها في مجال مردود إنفاق الاموال او انها لم تدع لذلك ، فان واجب الادراك الحسي يدفع المراقبين الخارجين الى استخلاص المعلومات اللازمة ونقلها الى الاجهزة المديرة . ويعنى ذلك الارتقاء بالمسؤوليات الادارية المتمثلة في التوفيق بين نطاق الرقابة وبين الموارد الرقابية المتوفرة ، الى المكانة التي تحتلها مسؤوليات الاجهزة المديرة .

وتعنى المساءلة اطلاق الاجهزة المديرة عما اذا تم اداء اهم المسؤوليات الادارية بصورة مرضية ، كما انه في امكان المراقبين تطوير المساءلة ولو باداء مهمة التقرير المباشر . ويمكن ان تتضمن التقارير بيانا يصاغ وفقا للمثال التالي :

" لم تتول الادارة اعداد تقرير حول المهام الرئيسية التالية ، وهو امر تم الاتفاق حوله بين الاطراف المعنية بعملية المساءلة . ونورد

فيما يلي ما يهم المجلس ( او البرلمان ) ان يعرفه حول هذه المسؤوليات حسب رأينا " . إن تطوير المساءلة يعنى اكثر من مجرد اجراء الرقابة ، وان كان لايعني تسجيل مزايا السياسة التنفيذية للحكومة . وقد تلجأ جل الاختصاصات الى التشريع لاعداد تقارير ملائمة حول الاداء تتجاوز المستوى المالي .

## الخاتمة

يمكن ان يساعد المراقبون الحكوميين الاجهزة المديرة على فهم الخيارات المتوفرة لاعداد تقارير الرقابة و ادراك اهمية المناهج المتبعة في مساءلة الادارة .

وللمراقبين ايضا تعزيز اساليب المساءلة ، بمساعدة مديري القطاع العام على تطوير طريقة اعداد تقارير المساءلة ، وذلك بدون فقدان استقلاليتهم . ومن الضروري ايضا ان يشجع المراقبون الاجهزة المديرة على استخدام التقارير الاعلامية الادارية على نحو ملائم .

- 
- 1) اعداد تقارير الرقابة الشاملة - المفاهيم والقضايا والممارسات اوتواوا - المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة ( اوتواوا 1991 ) ص 32 .
  - 2) ميثاق المواطن في المملكة المتحدة ، وفي العهود الشخصية التي وضعتها الهيئة الحكومية في المملكة المتحدة مثال على تقارير المساءلة حول الانجازات .
  - 3) استقى المؤلف هذا الاقتراح من باتريك لافارتي ، احد شركاء كوبارس ولايبراند ■

# الرقابة على ادارة الدين الوطني في السويد

اعداد بيورن هاسلغران، قسم الرقابة على الاداء، المكتب الوطني للرقابة بالسويد

للرقابة ببريطانيا مكتب الرقابة بالسويد لحضور اجتماع لجنة الدين العام التابعة للانتوساي الذي انعقد بلندن خلال شهر ماي 1992 . وتلقى المكتب الوطني للرقابة بالسويد اثناء قيامه بعمله الرقابي ، تقريراً مفيداً حول محاور ادارة الدين العام من مكتب المراقب العام بالكندا .

وقد استخدم المكتب الوطني للرقابة بالسويد المعلومات الواردة من تلك المصادر المتنوعة لاعداد عمل مقارن خصص له فصلاً باكملة في تقرير الرقابة الختامي .

## اثر الإصدارات المالية التي يقوم بها مكتب الدين

خصص جزء هام من العمل الرقابي للتحليل العام للسوق ، ودراسة الدور الذي يقوم به مكتب الدين على السوق واستراتيجية الاقتراض التي يتبعها . ويرمي المكتب الوطني للرقابة من وراء ذلك الى قياس اثر الاصدارات الضخمة التي يقوم بها مكتب الدين في السوق النقدية وسوق السندات المحلية ، والى تحديد ما اذا كان لهذه الاصدارات تاثير على معدل سعر الفائدة ، وما اذا كان هناك اختلاف في وقع هذا التأثير على اقسام السوق المتنوعة . وقد تم تحديد هذه الحسابات بالاعتماد جزئياً على التحليل الاحصائي لسلسلة زمنية من اسعار الفائدة ونتائج المزايدات . وتم الحصول على احصائيات التحاليل التي قام بها المكتب من البنك المركزي السويدي ، ومن مكتب الدين ، ومن احد باعة التفصيل وموقعي السوق المالية بستوكهولم الذين يتعامل معهم مكتب الدين .

**تم في مرحلة لاحقة الاتصال بعدد من الزملاء في البلدان الاخرى التي تعالج المسائل المتصلة بادارة الدين.**

وقام المكتب الوطني للرقابة بالسويد في احد اجزاء التحليل الاحصائي بمقارنة التغيير الهامشي لسعر الفائدة على الكشوف نصف السنوية للخرينة وحاجيات الاقتراض الشهري الخام للدولة، بالاعتماد على سلسلة زمنية تغطي 15 يوماً (1). وكشف التحليل عن وجود علاقة زمنية بين حاجيات الاقتراض وسعر الفائدة . فاذا

تضخم حجم الدين الوطني السويدي بسرعة بسبب فترة الركود التي يشهدها الاقتصاد حالياً . ويقدر حجم الدين في بداية سنة 1993 بما يناهز 900 بليون كورونة سويدية ( حوالي 125 بليون دولار امريكي ) ، اي ما يقارب 60 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي . وتمثل دفعوات الفوائد اكبر ارصاء مفرد في موازنة الدولة . ويتولى مكتب الدين الوطني وهو احدى الهيئات الحكومية ، مسؤولية ادارة الدين . وقد قام المكتب الوطني للرقابة بالسويد برقابة الاداء على ادارة الدين الوطني السويدي . وتم اصدار تقرير الرقابة خلال شهر جانفي 1993 .

## اهداف الرقابة

تهدف الرقابة الى تقويم فعالية ادارة مكتب الدين الوطني للهدف الذي رسمه البرلمان السويدي والمتمثل في تخفيض النفقات المتصلة براس المال المقترض وقد شملت الرقابة : 1 ( المعوقات التي يواجهها مكتب ادارة الدين ، واستراتيجياته الداخلية ، وتبعات الادارة 2 ) بعض جوانب عمل اقسام ادارة الدين الثلاثة داخل المكتب. وقد تمت كذلك مناقشة اهداف الرقابة مع وزارة المالية والبنك المركزي السويدي .

## البحوث المتعلقة بادارة الدين

بدأت الرقابة بإعداد دراسة حول موضوع ادارة الدين العام بصورة عامة . كما تمت دراسة التقارير التي اعدتها اللجان الحكومية السويدية منذ بداية الثمانينات حول موضوع الدين الوطني ، وتم تنظيم العديد من المناقشات واعداد جملة من البحوث حول الادارة المالية وعدد من المواضيع الاقتصادية الاخرى .

وجرى في مرحلة لاحقة الاتصال بعدد من الزملاء في البلدان الاخرى التي تعالج المسائل المتصلة بادارة الدين وقد تم الاتصال مثلاً ببيئة المراقبين الحكوميين في الدانمارك ، كما تمت دراسة تقريرهم حول ادارة الدين . وتمت مناقشة هذا الموضوع الى جانب ذلك مع وزارتي المالية بكل من الدانمارك وفنلندا .

ومن المناقشات المجدية الاخرى تلك التي دارت مع المكتب الوطني للرقابة ببريطانيا . وتمكننا فضلاً عن ذلك من مناقشة موضوع ادارة الدين مع مسؤولي الخزينة بلندن من خلال المكتب الوطني للرقابة ببريطانيا والمكتب الوطني للرقابة بالسويد . وقد دعا المكتب الوطني

يتبعها مكتب الدين لقياس اخطار تقلبات سعر الفائدة ، وتحليل استراتيجية الاقتراض الداخلي التي ينتهجها المكتب .  
اما بالنسبة للحالة الثانية فقد ساعد المستشارون الماليون على تقويم ادارة المكتب للديون بالعملات الاجنبية . ويهدف المكتب الوطني للرقابة من وراء ذلك الى تحديد ما اذا كانت القيود التي وضعها مكتب الدين للحد من اخطار تقلبات سعر الفائدة وسعر الصرف ملائمة ، وما اذا كانت توفر لمكتب الدين امكانية معقولة لاستخدام الوسائل المالية للحد من النفقات . وقد بين هذا الجزء من العمل الرقابي ان قسم الدين الخارجي التابع لمكتب الدين قد حقق نتائج جيدة في اغلب مراحل العمل .

وعلى مكتب الرقابة أن يقرر ما اذا كان على قسم الدين الخارجي ان يغير مكونات العملة في وحدة قياس اخطار تقلبات الصرف ، وما اذا كان ينبغي مراجعة القيود المفروضة على استخدام الوسائل المالية .

## العلاقة المفتوحة مع مكتب الدين

كانت للمكتب الوطني للرقابة علاقة مفتوحة مع مكتب الدين خلال اجراء الرقابة . وقد ناقش مكتب الرقابة في عدة مناسبات نتائج الرقابة الاولى مع ادارة مكتب الدين . و اوصى مكتب الرقابة مكتب الدين بالخصوص بتطوير استراتيجية الاقتراض الداخلي . ومن النتائج المباشرة لهذه التوصية اهتمام مكتب الدين حاليا بوضع استراتيجية اقتراض داخلي اكثر شمولية ووضوح . وجاء رد فعل وزارة المالية التي رفع اليها مكتب الرقابة تقريرا ايضا ، ايجابيا ، وهي الآن بصدد درس سبل تحديد اهداف ادارة الدين ، وطرق تطوير الرقابة الخارجية التي يمارسها مكتب الدين .

## طريقة الحصول على التقرير

يمكن الحصول عن ملخص لتقرير الرقابة باللغة الانكليزية ( F : 38 ) من المكتب الوطني للرقابة بالسويد .  
10026 Stockholm , Tel 468 – ( Box 34105 S  
■ 738 4000 . Fax 46860425 )

كانت الحاجيات مرتفعة ، ارتفع سعر الفائدة والعكس بالعكس .  
وانتهى المكتب الوطني للرقابة الى ان للاقتراض العام اثر على اسعار الفائدة في الاسواق المحلية ، وانه ينبغي تغيير مخططات الاقتراض للحصول على نظام اقتراض موسمي متوازن . فبدلا عن تلبية اغلب حاجيات الدولة الى الاقتراض خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من السنة ، ينبغي على الحكومة ان تتبين الكفاءة الاقتصادية الذي قد تتحقق بتلبية قسط اكبر من الحاجيات على امتداد اجزاء اخرى من السنة . ويعنى هذا الاقتراح اصدار سندات خزينة ذات استحقاق ابعد مدى من السندات موضوع الدراسة .

## قياس نتائج المزايدات

تولى المكتب الوطني للرقابة بالسويد في الجزء الثاني من هذا التحليل قياس نتائج المزايدات من خلال سندات الخزينة التي يصدرها مكتب الدين . وقارن مكتب الرقابة في البداية بين نسبة سعر الفائدة التي قبل بها مكتب الدين وبين سعر الفائدة المتداول على السوق قبل اجراء المزايدات وبعدها . ويبين التحليل ان اسعار الفائدة تبلغ الذروة حينما يصدر مكتب الدين السندات والشهادات . وحاول المكتب الوطني للرقابة من ناحية اخرى ان يشرح نتائج المزايدات بالاعتماد على تحليل الارتداد الخطي . وقد تمت صياغة انموذجين يقدمان توضيحا لنسبة 53 بالمائة من المفارقات بين اسعار الفائدة الخاصة بالمزايدات واسعار الفائدة المتداولة في السوق . ويشكف الانموذجان عن وجود علاقة بين عدد العطاءات التي تحتوي عليها المزايدة وبين نتائج المزايدات . وحينما يكثر عدد العطاءات في مزايدة ما ، تتضاعف الشكوك حو نسب معدلات السوق . وتعني هذه الشكوك نتائج مزايدة سلبية بالنسبة لمكتب الدين والعكس بالعكس .

## الاستعانة بالمستشارين

استعان المكتب الوطني للرقابة بالسويد خلال مختلف اجزاء العمل الرقابي بعدد من المستشارين الماليين لمساعدته على اصدار الاحكام .

وقمت الاستعانة بمستشار مختص في الاسواق المحلية بالنسبة للحالة الاولى . وقد ساعد هذا المستشار على تحليل المناهج التي

# نبذة رقابية: مكتب المراقب العام بجمهورية ناهيبيا

امداد والترب-بارث-المراقب العام المساعد

والاختتام والسندات ، والوثائق ذات القيم المحتملة ، والتجهيزات والعقارات وغيرها من المنقولات التي تمتلكها المؤسسات الحكومية او تقوم باستنجازها .

ويخول القانون للمراقب العام كذلك التحري مما اذا تم استخدام الاموال المرصودة بكفاءة وفعالية وبطريقة اقتصادية ، والتثيت من كفاءة اجراءات المراقبة الداخلية . وللمراقب العام ايضا ان يتعاقد مع شخص او اكثر لمساعدته على اداء المهام الموكولة اليه

ملاحظة المحرر : لقد دأبنا على تقديم الاجهزة الاعضاء في " الانتوساي " الى قراء " المجلة " من خلال ركن النبذة الرقابية ، ويسرنا ان نقدم لحة عن الجهاز الناميبي في هذا العدد . وقد انضمت ناميبيا الى عضوية الانتوساي خلال المؤتمر الرابع عشر للانتوساي المنعقد بواشنطن دي - سي خلال شهر اكتوبر 1992 .

## الخلفية التاريخية

يتضمن قانون المالية الصادر سنة 1991 صلاحيات المراقب العام ويحدد مهامه ، كما يخول له اجراء الرقابة على المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية وغيرها من الاجهزة الاخرى التي يجيز له القانون مراقبتها .

وقد كان مكتب المراقب العام لما يعرف انذاك بجنوب غرب افريقيا خاضعا لمكتب المراقب العام لجنوب افريقيا حتى تاريخ افريل 1991 ، وهو التاريخ الذي اصبح فيه مكتب المراقب العام جهازا مستقلا تابعا للحكومة المؤقتة بناميبيا ، يتولى رفع تقاريره الرقابية الى المتصرف العام بصفته رئيسا للحكومة المؤقتة .

## الاستقلالية

تتبع استقلالية المراقب العام من الصلاحيات التي يخولها له قانون المالية ، فضلا عن كونه لاينتمي الى قطاع الوظيفة العامة . وتمثل المعوقات التي تؤثر في الوقت الراهن على استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة في صعوبات التمويل وانتداب الموظفين . وتشكل موازنة مكتب المراقب العام جزءا من موازنة مكتب الرئيس ، وهي قيود من شأنها ان تؤثر على الانجاز السليم لمهام الرقابة . وتقوم لجنة الوظيفة العامة حاليا بانتداب الموظفين ، وهو امر يستغرق وقتا طويلا . كما تحدد اللجنة عدد الموظفين داخل المكتب وكذلك شبكة الاجور . ويجري الاهتمام حاليا باعداد مشروع قانون يتعلّق ببنية جهاز الرقابة ، وياخذ هذه المعوقات بعين الاعتبار .

## نطاق سلطة الرقابة

يخول قانون المالية للمراقب العام تحديد نطاق اي عمل رقابي وفقا لما يراه مناسبا . ويجوز للمراقب العام بناء على ذلك دعوة اي كان للمثول لديه في اطار اجراء الرقابة ، كما يجوز له الاتصال بجميع الاجهزة ، والاطلاع على جميع المستندات والوثائق ، والاموال



السيد بارث (على اليسار) والسيد كروغار (على اليمين) يمثلان ناميبيا خلال المؤتمر الرابع عشر للانتوساي بواشنطن دي-سي.

## اصناف العمل الرقابي

يتمثل العمل اساسا في الرقابة المالية التي تتضمن الشهادة بالحسابات ، والتي تقتضي ان يتأكد المراقب العام :  
♦ من اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة للتثيت من تحصيل الاموال موضوع التحقيق والفحص والرقابة .  
♦ من احترام القوانين التي تحكم تحصيل هذه الاموال .  
♦ من اتخاذ كل الاحتياطات المعقولة فيما يتصل باستلام الاختتام والسندات ، والمستندات ذات القيمة المحتملة والتجهيزات والعقارات والمنقولات والاشراف عليها واصدارها او المساءلة بشأنها  
♦ من ان النفقات او الدفعات التي تقتضي الحصر على ترخيص مسبق تم بموجب ترخيص فعلي او وفقا له ، وانها مدعمة بالمستندات الملائمة او غير ذلك من وثائق الاثبات .

للبرلمان . ويقوم المراقب العام بدور المستشار داخل هذه اللجنة ويساعد على تصنيف التقارير التي تتولى اعدادها .

## البنية التنظيمية للمكتب وحجمه

يتكون مكتب الرقابة فضلا عن المراقب العام والمراقب العام المساعد من 66 وظيفة ، شغلت منها حاليا 37 وظيفة . وقد وزع العمل على ثلاث وحدات يشرف على كل منها رئيس مصلحة الرقابة . وتتكون الادارة من 12 موظفا يرأسهم مسؤول عن الرقابة ، وقد شغلت حتى الآن 7 وظائف فقط داخل المصلحة الادارية .

## مؤهلات الموظفين وبرامج التدريب

نظرا للنقص الفادح في عدد المراقبين من ذوي الخبرة تتم في الغالب الاستعانة بموظفين تنقصهم المؤهلات لاجراء اعمال رقابية متخصصة ، الامر الذي يضاعف احتمال وقوع اخطاء يصعب التفتن اليها . ويتم تنظيم دروس خارجية قصد تحسين الخبرات في مجال الرقابة ، وينبغي على المشاركين انهاء دروس الرقابة الداخلية الشاملة بنجاح ، قبل الحصول على التأهيل للترشح لوظيفة مراقب. وبالرغم من ان الجامعة المحلية لاتضم الكليات التي تغطي كافة الاختصاصات ، فانه يمكن الحصول على بعض الشهادات العليا ، مثل شهادة التجارة . ويشمل المنهج الدراسي لهذه الشهادة دروسا في المحاسبة والرقابة ، كما يمكن متابعة دروس في مستوى اقل للحصول على شهادات في المحاسبة والرقابة . ويجري الجهاز الاعلى للرقابة حاليا عددا من الاتصالات للحصول على المساعدة الفنية من الخارج .

## للحصول على مزيد من المعلومات

للحصول على مزيد من المعلومات حول مكتب المراقب العام لناميبيا ، يمكنكم الاتصال بالدكتور فانويل تجينفايت المراقب العام

العنوان . Private Bag 13299 , Windhoek 9000 ,

Namibia .

وقد شرعت مجموعة صغيرة من موظفي الرقابة اخيرا في اجراء الرقابة على مردود انفاق الموال ، ولايزال هؤلاء الموظفون يتلقون التدريب في هذا المجال . ويمكن من ناحية اخرى اجراء بعض الاعمال الرقابية الخاصة في بعض الظروف الاستثنائية . وللرئيس ان يدعو المراقب العام متى رأى ذلك ضروريا لفائدة الصالح العام ، الى فحص دفاتر الحسابات او سجلات او كشوف الحسابات الخاصة باي جهاز او جمعية او هيئة ومراقبتها ، كما لو كانت مؤسسات ناشئة بموجب قانون . واذا رأى الرئيس ، نظرا للطبيعة السرية لاحد الحسابات ، ان يستثني ذلك الحساب من الفحص المفصل وفقا لاحكام قانون المالية ، فله ان يحدد بعد التشاور مع المراقب العام ، نطاق التدقيق والفحص والرقابة ، وطبيعة المستندات التي ينبغي توفيرها لاجراء مثل هذا التدقيق والفحص والرقابة .

## تخطيط العمل الرقابي

يغطي نطاق الرقابة حاليا 20 وزارة و 15 بلدية ، و 12 جهازا تأسيسيا و 6 صناديق وطنية و 7 حسابات تجارية و 6 " حسابات اخرى " . ويغطي التخطيط الاستراتيجي الخاص بجهاز الرقابة جميع الميادين اعلاه . ويتولى كل رئيس فريق رقابي تقديم خطة رقابة عملية قبل الشروع في النشاط الرقابي الفعلي .

## اعداد التقارير

تنصّ القوانين المتعلقة بصلاحيات المراقب العام ومهامه قبل سنة 1991 على ان يتولى المراقب العام عرض تقارير الرقابة على البرلمان . ويختلف نص القانون الصادر اخيرا عن النصوص السابقة اختلافا طفيفا فيما يتصل بهذه النقطة ، حيث يقضي باحالة التقرير الى وزير المالية الذي يتولى مناقشته مع الديوان في اجل لايتجاوز الشهر . ولايجوز لوزير المالية ولاي كان ان يدخل ادنى تحوير على التقرير . وفي صورة عدم تمكّن وزير المالية من مناقشة التقرير في البرلمان في ظرف شهر واحد ، يجوز للمراقب العام عرض تقرير الرقابة بنفسه بواسطة الناطق باسم البرلمان . وتحال هذه التقارير فيما بعد على لجنة الحسابات العامة التي يخول لها الاستماع الى شهادات موظفي الحسابات واصدار التوصيات



## منشورات جديدة

موظفي هذه الهيئات ملائمة للمتغيرات الحاصلة . واكد المراقب العام المساعد السيد اينغمار سارغارغان في مقدمة هذا التاليف الذي يحمل عنوان : " ادارة الموارد البشرية من منظور التغيير : تقديم دولي لمشروع رقابة الاداء " ، انه قد تم اصدار هذا التقرير التاليفي نظرا : " لان موضوع ادارة الموارد البشرية سيكون من المحاور الرئيسية من المنظور الدولي خلال التسعينات ، ونعتقد انه من الضروري تشجيع التبادل الدولي للخبرات في هذا المجال . " .  
ويلخص هذا الكتيب الملاحظات الواردة في التقرير الذي تناول العديد من المسائل منها . كيف يمكن حث الهيئات على تكييف خبراتها مع المتغيرات الراهنة والمتوقعة ، وماهي المعوقات والهنات وغيرها من الصعوبات المألوفة ، وماهي العوامل التي تساهم في انجاح عملية التغيير . ويتضمن ملحق الكتيب مناقشة لمنهجية رقابة الاداء ، للتجارب المكتسبة بفضل العمل في هذا المشروع .

ويمكن الحصول على نسخ مجانية من هذا الكتيب باللغة الانكليزية وذلك بالاتصال ب :  
Riksrevisions verket , Box 34105 , 10026 Stockholm ,  
Sweden .



اصدر فرع معهد المراقبين الداخليين في اوتاوا بالكندا بحثا تناول " مساهمة الرقابة الداخلية في ادارة معادلة النوعية والانتاجية " . وقد تم اعداد هذه الدراسة قصد وضع اطار لادارة معادلة النوعية والانتاجية يمكن للحكومة الفيدرالية استخدامه ، ويهدف تحديد صحة هذا الاطار ومدى تطبيق خصائصه داخل الوحدات والهيئات ، ومدى مراقبة المراقبين الداخليين لهذه الخاصيات ، وقصد تقديم بعض الاقتراحات الرامية الى تطوير الرقابة الداخلية في الحكومة الفيدرالية .

وتتمثل الخاصيات السبع بالنسبة للهيئات المعنية بمعادلة النوعية والانتاج في هذا الاطار الرقابي في (1) التركيز على الحريف (2) الالتزامات طويلة المدى (3) دعم الادارة العليا وتوجيهها ، (4) التأكيد على مساهمة الموظفين (5) المعايير والاجراءات ، ومفعولها الارتجاعي (6) الحرص على التدريب (7) الجوائز والامتيازات .

وانتهت الدراسة الى ان هناك مساندة عالية لهذا الاطار ولل فكرة القائلة بأنه ينبغي على المراقبين الداخليين الاعتماد على هذه الخصائص السبع عند اجراء الرقابة . بيد انها كشفت ايضا ان

اعترافا بأن " القطاع الخاص مدعو أكثر من اي وقت مضى الى العمل بطريقة اقتصادية وكفاءة وفعالية " ، واعتبارا لان الحكومات والشعوب تتوقع " اضعاف منهج القيمة المضافة على عملية الرقابة " ، اصدر المكتب الوطني للرقابة باستراليا دليلا للرقابة على الاداء . ويتضمن الدليل السياسة التي يتبعها المكتب في الرقابة على الاداء كما يحتوي على جملة من التوجيهات الرامية الى :  
❖ مساعدة المراقبين على اجراء الرقابة على الاداء .  
❖ مساعدة مراقبي الاداء على ادارة عملية الرقابة .  
❖ ارساء قاعدة لتطوير منهجية رقابة الاداء والتقدم المهني .  
❖ وضع بنية اساسية يمكن الاعتماد عليها لاصدار الاحكام المهنية .

وينقسم الدليل الى ستة اجزاء اساسية ، يليها فهرس عناوين الكتب وعدد من الملاحق . ويوفر الجزء الاول نظرة عامة تشرح المسار المنطقي الذي انتهجه الدليل كما يبرز التطبيقات العملية التي تضمنها ، اضافة الى وصف لرقابة الاداء داخل المكتب الوطني للرقابة ، ولطريقة اجراء رقابة الاداء وسبل مراقبتها . وتصف بقية الاجزاء طريقة اعداد التقارير ، والتخطيط الاستراتيجي ، واجراء الدراسات الاولية للتخطيط ، وتنفيذ خطة الرقابة ، وعملية متابعة رقابة الاداء . وتتضمن الملاحق عدة قوائم تساعد على مراجعة الاعمال المنجزة في مجال اعداد التقارير والتخطيط الاستراتيجي والدراسات الاولية والتنفيذ والمتابعة ، كما تحتوي على دليل بالهيئات الخاص بالخاضعة للرقابة ، وجملة من الاجراءات النموذجية المتصلة بعملية الاداء ، ونسخة من دليل اجراءات متابعة رقابة الاداء الخاصة بالمكتب الوطني للرقابة باستراليا .

ويمكن الحصول على نسخ مجانية من دليل الرقابة على الاداء ، في طبعته الصادرة باللغة الانكليزية في جوان 1992 وذلك بالاتصال بالمدير التنفيذي لقسم وضع السياسات والتطوير بالمكتب الوطني للرقابة العنوان :

G P O Box 707 , Canberra ACT 2601 , AUSTRALIA .



ركزت رقابة الاداء التي اجراها المكتب الوطني للرقابة بالسويد اخيرا على موضوع ادارة الموارد البشرية في القطاع الحكومي . واعتبارا لان الهيئات الحكومية في حاجة الى التكيّف مع الظروف والمتغيرات ، فحص التقرير السبل الكفيلة بتطوير خبرات

وتركز سلسلة " الاخطار المحتملة " التي تتكون من 17 جزءا على البرامج التي يتوقع مكتب المحاسبة العامة حدوث تجاوزات عند تطبيقها نظرا لضعف المراقبة ولارتفاع حجم الاموال التي يتم صرفها من خلال العقود او المنح .

ويمكن الحصول على نسخ من سلسلتي التقرير كل على حدة او في نسخة موحدة . ومن المواضيع التي عالجتها " السلسلة الانتقالية " : الموازنة والاستثمار والادارة الحكومية والادارة المالية ، وتقنية المعلومات وادارتها ، وتقييم البرامج ، والخدمات العامة ، واصلاح القطاع الصحي ، ونظام التأمين الوطني ، وصناعة القطاع المالي ، والتجارة العالمية ، والمبادلات التجارية ، والطاقة ، والنقل ، والاذنية والزراعة ، وحماية البيئة ، وادارة الموارد الطبيعية ، والتربية والتشغيل ، والصحة والخدمات الانسانية ، وشؤون المحاربين القدامى والاسكان والنهوض بالمجموعات ، والعدل ومصحة الإيرادات الداخلية ، والمساعدات الاقتصادية الاجنبية ، والشؤون الخارجية والوكالة الامريكية للابحاث الفضائية ، والخدمات العامة .

وتغطي سلسلة " الاخطار المحتملة " ... المسائل المتعلقة ب . برامج القروض الفلاحية ، والقروض الطلابية المضمونة ، واموال التأمين المصرفية ، وشركات الائتمان القانونية ، وشركات ضمان فواتح المعاشات ، ومطالب الرعاية الطبية ، وشراء نظم اسلحة الدفاع ، وكلفة عقود الدفاع ، وقسم ادارة عقود الطاقة ، وادارة برامج الاموال الفائضة ، وادارة عقود الوكالة الامريكية للابحاث الفضائية ، وادارة قائمة جرد الموجودات الدفاعية . وايرادات مصلحة العائدات الداخلية ، وادارة مصالح الحرفاء ، وادارة الاملاك العقارية الموجودة بالخارج ، وادارة منح العبور الادارية الفيدرالية ، وبرامج مصادرة الملكية .

ويمكن الحصول على نسخة من احدى السلسلتين او نسخة من التقرير الموحد مجانا بالاتصال بمكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الامريكية ، مكتب علاقات الهيئات الرقابية الدولية .

Room 7806 , 441 g Street NW , Washington D.C .

United States of America . -20548



❖ أصدرت المحكمة الفيدرالية للرقابة بالمانيا اخيرا التقرير السنوي لسنة 1992/1991 ، وقد جمعت فيه لاول مرة عدة وثائق تم نشرها بصورة مفصلة . ويعرض التقرير السنوي في مجلد واحد ملاحظات المحكمة الفيدرالية للرقابة لسنة 1991 حول نتائج الرقابة الاساسية ( الجزء ا ) ، وتعالق لجنة الحسابات العامة لسنة 1992 حول نتائج الرقابة . بما في ذلك توصيات لجنة الموازنة حول القرارات التي ينبغي ان يصادق عليها البرلمان ( الجزء ب ) . وبناء على ذلك يمكن مقارنة نتائج الرقابة بسهولة مع اي عمل برلماني

الوحدات لاتطبق هذه الافكار بصورة سليمة في الغالب ، وان الرقابة الداخلية لاتركز على الخصائص السبع . وفي ضوء هذا التباين العميق بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بادارة معادلة النوعية والانتاج ، اقترحت الدراسة جملة من التغييرات من شأنها اثناء مساهمات الرقابة الداخلية وتعزيز دورها . ويمكن الحصول على هذه الدراسة مجانا في نسخة مزدوجة باللغتين الانكليزية والفرنسية وذلك بالاتصال بالعنوان التالي .

Institute of Internal Auditors , Ottawa Chapter , P.O Bo  
2274 , Station D , Ottawa , Ontario  
K 1 P 5 W 4 , Canada .



❖ يتولى المنتدى الدولي للادارة المالية بواشنطن التابع للاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية منذ ثماني سنوات تمويل سلسلة شهرية من الحوارات على مآدب الغذاء ، ويتوفر حاليا نمّ الملاحظات التي قدمها المتدخلون سنة 1992 . ودعما لهدف الاتحاد المتمثل في تشجيع تبادل المعلومات والافكار ، تناول المتدخلون خلال السنة المتقضية جملة من المواضيع شملت : ظاهرة الفساد ، والسياسات التجارية الدولية ، وتطبيق قانون المسؤولين الماليين ، وبرامج المؤتمر العالمي للمحاسبين ، واتجاهات الاشراف الحكومي ، والمواضيع المتصلة برقابة العمليات اللامركزية ، والجهود الرامية الى مقاومة ظاهرة الفساد في المعاملات التجارية الدولية ، والمساعدات التقنية في مجال الجباية ، من خلال بنك التنمية الامريكي . ويمكن الحصول على نسخ من " اعمال المنتدى الدولي للادارة المالية بواشنطن خلال سنة 1992 " المتوفر مجانا باللغة الانكليزية بالاتصال بالاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية :

P . o Box 8665 , Silver Spring , M D 20907 , United  
States of America .



❖ أصدر مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الامريكية خلال شهر جانفي سلسلتين من التقارير قصد الاشارة على ادارة الرئيس كلينتون واعضاء الكونغرس في مجلسه الـ 103 بما ينبغي القيام به لمواجهة القضايا الوطنية الملحة . وتعرض " السلسلة الانتقالية " المتكونة من 28 مجلدا والتي تم اعدادها بطلب من رئيس مجلس النواب واغلبية اعضاء مجلس الشيوخ جملة من الدروس التي تم استخلاصها من عمل مكتب المحاسبة العامة في المجال الاقتصادي ، ومجال البرامج والمسائل المتعلقة بالادارة المالية .

عن الرقابة الحكومية والاشراف البرلمانى فى المانيا . ويتوفر التقرير  
باللغة الالمانية ، ويمكن الحصول عليه مجاناً من

Bundesrechnungshof , Referat Pr / Int , Post fach 1004

6000 Frankfurt 1, – 33 D

Federal Republic of Germany ■

يتم اقتراحه لمعالجة الهنات المشار اليها . ويتضمن المجلد ايضا  
تقريراً رقابياً خاصاً ( الجزء ج ) وقائمة بالتقارير الاستشارية التي  
وجهتها المحكمة الفيدرالية للرقابة الى لجنة الموازنة او الى مقرري  
اللجنة خلال الفترة الفاصلة بين شهر جويلية 1991 وشهر جوان  
1992 ( الجزء د ) . ونظراً لان الجهاز الاعلى للرقابة بالمانيا لا يملك  
صلاحيات التنفيذ ، فانه في حاجة الى الاقناع بقوة الدليل . وترمي  
المحكمة الفيدرالية للرقابة من خلال الجمع بين نتائج اعمالها  
واجابات البرلمان في مجلد واحد ، الى ترسيخ الوعي العام بأن العمل  
الرقابي لا يظل دون مفعول . ويوفر التأليف بناء على ذلك لمحة شاملة

## أخبار اللجان

من السمات المميزة للمؤتمر XIV للانتوساي ( انظر عدد المجلة الصادر في جانفي 1993 ) إدماج عمل لجان الانتوساي في برنامج المؤتمر . فقد تولت لجان الانتوساي للرقابة والمحاسبة ، والمراقبة الداخلية والدين العام تقديم الموضوع الثاني للمؤتمر ، في حين ترأس رئيس لجنة رقابة البيانات أليا ندوة التكنولوجيا . واتاح هذا التنظيم لاعضاء الانتوساي فرصة المشاركة في عمل اللجان ، والادلاء برأيهم للمساعدة على وضع تصور للتوجهات المستقبلية للانتوساي . ودعما لهذا العمل ، يسرّ المجلة ان تقدم المعلومات التالية حول وضع كل لجنة .

**لجنة معايير الرقابة** المؤتمر XIV للانتوساي يصادق على المعايير المعدلة . ادخلت اللجنة بعض التعديلات الطفيفة على المعايير وصاغت بروتوكولا سيتم عرضه على المجلس التنفيذي خلال شهر ماي قصد المصادقة عليه . ومن المتوقع ان تصادق اللجان الاخرى على هذا البروتوكول ، ويتم حاليا اعداد فهرس مرجعي لادلة الرقابة ... الاتصال بالمكتب الوطني للرقابة باستراليا .

**لجنة معايير المحاسبة** المصادقة على الجزئين 1 و 2 من معايير المحاسبة خلال المؤتمر XIV للانتوساي . اعداد مسودة الجزء الثالث من المعايير : ( الخاصيات النوعية للتقارير المالية الحكومية ) الاتصال بالمكتب المراقب العام بالكلدا .

**لجنة معايير المراقبة الداخلية** المصادقة على " دليل معايير الرقابة الداخلية " خلال المؤتمر XIV للانتوساي . تعيين الاستاذ هاغلماير ( من المجر ) رئيسا جديدا للجنة . تعد اللجنة استبيانا سيتم ارساله الى كافة الاجهزة الاعضاء في الانتوساي تطلب فيه توفير المعلومات الخاصة بالمراجع ، وستقدم اللجنة تقريرا حول تقدم اعمالها خلال اجتماع المجلس التنفيذي في شهر ماي ... الاتصال بالمكتب الرقابة بالمجر .

**لجنة الدين العام** تحليل دراسة الجهاز الاعلى للرقابة لموضوع الدين العام ... سيتم صياغة تقرير حول نتائج الدراسة خلال اجتماع اللجنة خلال شهر ماي بلسبونة . ... وسيقدم رئيس اللجنة كاستيو تقريرا حول عمل اللجنة خلال اجتماع المجلس التنفيذي المقبل بلسبونة . الاتصال بالمراقب العام للمكسيك .

**لجنة رقابة البيانات أليا** المصادقة على الشروط المرجعية خلال اجتماع المجلس التنفيذي في اكتوبر 1992 ... ترأس رئيس اللجنة السيد سوميا ندوة التكنولوجيا خلال المؤتمر XIV للانتوساي ... كوونت اللجنة 3 مجموعات عمل لدراسة المسائل الخاصة ، كما قررت الاجتماع سنة 1993 وسيعرض السيد سوميا تقريرا حول عمل اللجنة خلال اجتماع المجلس التنفيذي في ماي المقبل ... الاتصال بالمكتب المراقب والمحاسب العام بالهند

**لجنة الرقابة البيئية** تم انشاؤها خلال اجتماع المجلس التنفيذي في اكتوبر 1992 عملا بالتوصيات الواردة في الموضوع الثاني ، ويرأس اللجنة السيد انخويردا ( من هولندا ) . ويجري اعداد الشروط المرجعية وتوزيعها على اعضاء اللجنة قصد النظر فيها قبل احالتها إلى المجلس التنفيذي ... الاتصال بمحكمة الرقابة بهولندا .

**لجنة رقابة الخوصصة** تم انشاؤها خلال اجتماع المجلس التنفيذي في اكتوبر 1992 استجابة للتوصيات الواردة في الموضوع " ج " للمؤتمر XIV للانتوساي ، ويراسها السيد جون بولدن من المملكة المتحدة . وقد تم اعداد مشروع الشروط المرجعية المقترحة لعرضه على المجلس . الاتصال بالمكتب الوطني للرقابة بالمملكة المتحدة .

**لجنة تقويم البرامج** تم انشاؤها خلال اجتماع المجلس التنفيذي في اكتوبر 1992 استجابة للتوصيات الواردة في الموضوع " ب " للمؤتمر XIV للانتوساي ، ويراسها السيد جوكس ، الرئيس الاول لدائرة الحاسبات الفرنسية الذي عين حديثا . وسيتم عرض التقرير المتعلق بتقدم اعمال اللجنة خلال الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي . الاتصال بدائرة الحاسبات الفرنسية .

